محاور التنافس والتعاون في إستراتيجيات القوى الكبرى تجاه المنطقة العربية

د. أحمد الشحات(*)

مقدمة:

شهدت المنطقة العربية منذ عام 2011 مزيجًا من عودة التنافس بين القوى العظمى التي تسعى إلى تغيير الجغرافيا السياسية في الشرق الأوسط بشكل كبير، حيث حاولت الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا صياغة القرار الإقليمي للشرق الأوسط، علاوة على الصين التي لا تلعب حاليًّا دورًا رئيسًا في الشؤون الإقليمية في الشرق الأوسط، إلا أنها تبني علاقاتها الاقتصادية والدبلوماسية في جميع أنحاء المنطقة، وتستعد لتكون أكثر نفوذًا في المستقبل، بالإضافة إلى دور الاتحاد الأوروبي في المنطقة الذي يسعى لتهدئة ومنع خطر نشوب صراعات في بعض بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لما تسببه له من تدفق موجات الهجرة غير الشرعية والإرهاب والجرائم العابرة للحدود.

وتجعل الأهمية السياسية التي تمتلكها منطقة الشرق الأوسط وخاصة المنطقة العربية منطقة استقطابات وتجاذبات على امتداد ساحة السياسة الدولية، وما انعكس على واقعها السياسي أنظمة وشعوبًا، والذي يخضع لمجموعة من التحركات السياسية من قِبَل القوى الكبرى المدركة لأهمية المنطقة والتي تهدف إلى السيطرة على المنطقة والتحكم في مقدراتها؛ إذ شهدت المنطقة في السنوات القليلة الماضية، زيادة الصراع والتنافس، وكذا زيادة أوجه التعاون الدولي والإقليمي بناءً على مختلف المتغيرات وفي مقدمتها الأهمية السياسية للمنطقة، وأن المنافسة بين الوحدات الدولية المختلفة

(*) دكتوراه العلوم السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية، جمهورية مصر العربية.

العظمى والكبرى والدنيا يأتي وفق ترتيب ذلك بما يتفق ومصالحها بالاعتماد على مقومات المكانة التي تتمتع بها المنطقة في الساحة الدولية.

وتشهد الساحة الدولية والإقليمية العديد من عوامل التوتر والتنافس والصراع في معادلة العلاقات الدولية خلال الفترة الراهنة في إطار التطورات والمتغيرات الدولية والإقليمية المعاصرة والتي تفرض نفسها على المسرح العالمي، وبالرغم من هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام العالمي إلا أن هناك قوى أخرى فاعلة تؤثر على مجريات النظام العالمي مثل روسيا الاتحادية والصين.

وقد بدا الوطن العربي في حالة تحول منذ انطلاق الثورات العربية والتي أربكت حسابات القوى الكبرى في المنطقة، حيث تعاملت معها بقدر من التباين بين الاندهاش والارتباك، وبين التحفظ والتردد، وبين التأييد والمناوأة. ولا شك أن هذه التطورات قد أسهمت في حدوث حالة من التحول والتغير في بنية الشرق الأوسط بتفاعلاته، كما كشفت هذه التطورات عن حالة من التغير في سياسات القوى الكبرى تجاه إقليم يتحول، والتي سرعان ما بدأت تلقي بتأثيراتها على وتيرة الأحداث في الشرق الأوسط.

ولا شك أن كل مرحلة من مراحل تحول القوى الكبرى كانت تلقي بتأثيراتها على المنطقة، فالتراجع الأمريكي النسبي عن المنطقة أعطى فرصة تاريخية لمحور روسيا - الصين في التمدد، وفي هذا السياق يبرز تبني القوى الكبرى الفاعلة في النظام العالمي معايير مزدوجة تجاه قضايا المنطقة والتي تتجسد في تباين الرؤى والسياسات تجاه بؤر التوتر والصراع في المنطقة بما يتفق مع مخططات وإستراتيجيات تلك القوى تجاهها، وفي ظل استمرار هذا النمط من التنافس المحموم بين القوى الدولية، وتعقيدات حسابات القوة، من الصعب الترجيح بإنهاء حالة الفوضى الإقليمية في المستقبل القريب.

أهمية الدراسة:

ترجع الأهمية العملية للدراسة في أنها تحاول تقديم تحليل متكامل لإستراتيجيات القوى الكبرى تجاه الوطن العربي فكان من المهم رصد أهداف وأدوات تلك

الإستراتيجيات تجاه المنطقة ومدى قدرتها على تحقيق أهدافها وتعرف أهم محاور التعاون والتنافس الإستراتيجي لتلك القوى الكبرى تجاه المنطقة. والواقع أن المنطقة العربية تشهد تحولات غير مسبوقة على مستوى أحداثها وتفاعلاتها وفاعليها الإقليميين والدوليين، ولقد ظلت القوى الكبرى مؤثرة على الدوام في مجمل التفاعلات الإقليمية ومخرجاتها النهائية. كما كشفت التطورات التي تمر بها المنطقة العربية عن حالة من التغير في سياسات القوى الكبرى تجاه إقليم يتحول، والتي سرعان ما بدت تلقي بتأثيراتها على وتيرة الأحداث في الوطن العربي. ولأن تحولات هذه القوى الكبرى سوف تلقي بظلالها على مستقبل المنطقة، فيصبح من الضروري دراسة وتحليل إستراتيجيات تلك القوى الكبرى تجاه المنطقة.

كما ترجع أهمية الدراسة إلى التأثير المباشر وغير المباشر الذي تعكسه المتغيرات في مستقبل القوى الكبرى الفاعلة حيث أصبحت تسيطر على مجريات الأمور في جميع المجالات، وتسعى بكل السبل لتحقيق أهدافها ومصالحها. وطبقًا لقوة ونفوذ هذه القوى فإنها تفرض وتشجع وتعارض على الساحة الدولية طبقًا لقدراتها، مما ينعكس بالسلب على دور دول العالم الثالث ويضع قيودًا ومحددات يلزم وضعها في الاعتبار في ضوء حالات التنافس والصراع بينهم من جانب وأوجه التوافق بينهم من جانب آخر.

أهداف الدراسة:

- دراسة مستقبل القوى الكبرى الفاعلة في النظام العالمي وتأثير إستراتيجيتها تجاه المنطقة.

- دراسة أوجه ومجالات التعاون والتنافس في إستراتيجيات القوى الكبرى تجاه المنطقة العربية.

1- نوع الدراسة والمنهج المستخدم: تعد هذه الدراسة دراسة وصفية تحليلية للإلمام بمستقبل القوى الكبرى الفاعلة في النظام العالمي والتوقعات المنتظرة لها. وكذا دراسة مقارنة لتقييم القدرات والتأثير لمستقبل القوى الكبرى على الأمن القومي

العربي، وسيتم اتباع المنهج الاستقرائي والاستنباطي في وضع تصور للسيناريوهات المتوقعة وأسلوب مواجهة تلك التأثيرات والتوجهات.

2- الفرضيات والتساؤلات التي تتعرض لها الدراسة: طبقًا لمستقبل القوى الكبرى الفاعلة فإن القطب المهيمن على النظام العالمي وطبقًا لتوجهاته يختلف تأثيره إذا كان أحادي القطبية أو ثنائيًا أو متعدد القطبية على الأمن القومي العربي. وبدراسة العوامل والمؤثرات على مستقبل هذه القوى من خلال استعراض أوجه التنافس والتعاون بينهم يمكن استقراء المستقبل المنتظر لها في النظام العالمي وتوقع المناخ السياسي لها في المسرح العالمي، ومن خلاله نتوقع تأثيره وانعكاسه والعمل على اتباع أساليب أو إستراتيجيات مناسبة لمعالجة هذه الآثار وتحقيق الأمن القومي. ولإثبات هذه الفرضيات كان لزامًا علينا الإجابة على التساؤلات الآتية:

- ما أوجه التنافس بين القوى الكبرى تجاه المنطقة العربية؟

- ما أبرز مجالات التعاون بين القوى الكبرى تجاه المنطقة العربية؟

- ما تقييم حالات التنافس والصراع وكذا مجالات التوافق والتعاون بين الدول الكبرى في ضوء إستراتيجيتهم تجاه المنطقة العربية؟

3- تحديد الدراسة:

- **النطاق الزماني**: يغطي المجال الزمني لهذه الدراسة الفترة الممتدة من 2011 وحتى 2019، ويرجع اختيار تاريخ بدء الدراسة ونهايتها إلى مبررات موضوعية، فالبداية ترجع إلى التطورات التي تشهدها المنطقة العربية منذ تفجر الثورات العربية 2011، والتي أربكت حسابات القوى الكبرى في المنطقة وبالتالي بدأت تلك الدول في إعادة صياغة إستراتيجيتها وفقًا لتلك التطورات الجديدة، وجاء تحديد انتهاء الدراسة في عام 2019، حيث إن المنطقة العربية مازالت تشهد العديد من التغييرات والتحولات التي تؤثر بدورها على توجهات القوى الكبرى حيال المنطقة.

- **النطاق المكاني**: تشمل الدراسة القوىٰ الكبرىٰ الأكثر فاعلية في النظام الدولي بشكل عام والمنطقة العربية بشكل خاص، وحرصًا علىٰ عمق الدراسة تم التركيز علىٰ الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية والصين (بالرغم من وجود أدوار لقوىٰ دولية أخرىٰ أبرزها الاتحاد الأوروبي) من جهة، والمنطقة العربية من جهة أخرىٰ.

4- الإطار النظري: نظرًا لطبيعة موضوع الدراسة فقد تم توظيف مبادئ وعناصر ومفاهيم المدرسة الواقعية وخاصة سياسة توازن القوىٰ في أغلب جنبات الدراسة، حيث تهدف النظرية الواقعية بمختلف تياراتها إلىٰ دراسة وتحليل سلوكيات وإستراتيجيات الدول والعوامل المؤثرة في علاقة بعضها ببعض من منظور القوة، حيث جاءت النظرية الواقعية لتدرس وتحلل ما هو قائم في العلاقات الدولية وتحديد سياسة القوة ولم تهدف إلىٰ تقديم مقترحات حول ما يجب أن تكون عليه العلاقات الدولية. كما أن إن معطيات الأمر الواقع تفيد بأن القوة والمصلحة الوطنية ما زالتا المحرك للباعث الرئيس لإستراتيجيات وسياسات الدول الخارجية وهذا ما تفيد به الحالة التي تبدو عليها إستراتيجيات القوىٰ الكبرىٰ تجاه المنطقة العربية.

5- الإطار المنهجي للدراسة: تجمع الدراسة بين كلٍ من منهج المصلحة الوطنية ومنهج دراسة الحالة علىٰ النحو التالي:

- **منهج المصلحة الوطنية**: يعد اقتراب المصلحة الوطنية أحد الاقترابات الرئيسة في مجال العلاقات الدولية، وتعد المصلحة الوطنية المحرك الرئيس في صياغة إستراتيجيات وتوجهات الدول وهي بشكل أو بآخر تعبير صريح عن مصلحة الدولة القومية، حيث إن عمليات إدارة الدولة وسياستها الخارجية عادة ما يتم تبريرها في صيغ من أجل تحقيق أو المحافظة علىٰ المصلحة الوطنية للدولة والمحصلة النهائية للعديد من الاعتبارات.

- **منهج دراسة الحالة**: وفيه يتم التركيز علىٰ حالة معينة يقوم الباحث بدراستها، وقد تكون هذه الحالة سياسة معينة أو نظامًا أو فردًا أو مؤسسة أو تنظيمًا في مجتمع أو أمة، وتتم دراسة هذه الحالة بشكل مستفيض ومفصل يتناول المتغيرات والظواهر

المرتبطة بها كافة وتناولها بالوصف الكامل والتحليلي، وفي الحالة محل الدراسة تم اختيار المنطقة العربية والتي طالما كانت واحدة من أهم المناطق الحيوية على أجندة سياسات تلك القوى، كما تعد ساحة للتنافس والصراع بين تلك القوى ويتضح فيها تباين التوجهات الإستراتيجية الخاصة بكل دولة من تلك الدول ولكن هذا لم يمنع من وجود مساحات للتعاون بين تلك الدول في المنطقة أيضًا.

6- الدراسات السابقة: تم الاطلاع على العديد من الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة يعد أبرزها في الآتي:

- دراسة بعنوان: «**دروب القوة العظمى: الإستراتيجيات الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية**»[1]، حيث تناول الكاتب أسس وأدوات وخطوات صياغة هذه الإستراتيجية، وكيفية صنعها، مع عرض نموذج تطبيقي في صياغتها، عبر ما سمّاه (إستراتيجية الاحتواء). كما تطرق إلى صنع الإستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية وعدَّد المصادر الفكرية المؤثرة في صياغة هذه الإستراتيجية في ضوء الأطروحات الفكرية التي تقوم عليها المدرستان الواقعية والمثالية، كما عرض المصالح القومية الأمريكية التي تقوم عليها «الإستراتيجية الكبرى»، وفقًا لأولويتها أو أهميتها كما حلّل دور التهديدات الخارجية في صياغة الإستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية كما حلَّل أيضًا الإستراتيجيات الأربع للولايات المتحدة الأمريكية والتي حدَّدت السلوك السياسي الخارجي الأمريكي منذ انتهاء الحرب الباردة وحتى الوقت الحاضر.

- دراسة بعنوان: «***American Grand Strategy in the Age of Trump***»[2]، أشارت هذه الدراسة إلى إن السياسة الخارجية الأمريكية في حالة من الاضطراب،

---

(1) كرار أنور البديري، دروب القوة العظمى: الإستراتيجيات الكبرى للولايات المتحدة، دار الرافدين، بيروت، 2018. موقع الميادين، متاح على: http://www.almayadeen.net/books

(2) Hal Brands, "American Grand Strategy in the Age of Trump". Brookings Institution Press, Jan 16, 2018.

ورأت الدراسة أن نهوض دونالد ترامب وبرنامجه «أمريكا أولًا» ألقى المزيد من عدم اليقين بشأن الدور الأمريكي في العالم أكثر من أي وقت مضى في العقود الأخيرة بدءًا من بحر الصين الجنوبي إلى الشرق الأوسط وصولًا إلى دول البلطيق وأوروبا الشرقية، كما رأت الدراسة أن التحديات الجيوسياسية أمام النفوذ والتأثير الأمريكي قاسية بشكل متزايد، كما أن الردات الأمريكية على هذه التحديات بدت غير مؤكدة بشكل متزايد. كما تناولت الدراسة أهم القضايا المحورية في الإستراتيجية الأمريكية الكبرى.

- دراسة بعنوان: «**الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة العربية والأمن القومي العربي 2001-2004**»[1]، وقد خلصت الدراسة إلى أنه نتج عن أحداث 11 سبتمبر 2001 تحول كبير في التوجه الأمني الأمريكي، ويتضح ذلك من خلال الإستراتيجية الأمنية الأمريكية والتي قامت بموجبها بشن حرب عالمية طويلة الأمد ضد عدو مجهول وغامض متمثل في شبح الإرهاب الدولي ذلك العدو الذي اخترق الأراضي الأمريكية وأسقط النظرية الأمنية التقليدية للولايات المتحدة الأمريكية ودفعها إلى شن حربها على الإرهاب وغير من الاعتقاد الإستراتيجي الأمني وجعل العالم بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية بمثابة المجال الحيوي لأمنها القومي حتى امتد ذلك المجال إلى دول المنطقة العربية.

- دراسة بعنوان: «**الصعود الروسي وحدود المراهنة العربية**»[2]، تناولت الدراسة مجموعة التطورات التي شهدتها السياسة الخارجية الروسية منذ مطلع 2007، وتأثيراتها على توجهاتها الخارجية بصفة عامة وتجاه الشرق الأوسط على وجه الخصوص، وأشارت الدراسة إلى أن السياسة الروسية شهدت منذ بدء الألفية الثالثة تفعيلًا ملحوظًا وعادت لتلعب دورًا فاعلًا وتتخذ مواقف واضحة في العديد من القضايا الدولية

(1) رانيا محمود إبراهيم عبدالرحيم، الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة العربية والأمن القومي العربي (2001-2004)، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2012.

(2) الصعود الروسي وحدود المراهنة العربية، التقرير الإستراتيجي العربي (2007-2008)، عبد الفتاح الجبالي (محررًا)، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2008.

والإقليمية، مع الأخذ في الحسبان أن ثمة حدودًا لهذا الدور خاصة فيما يتعلق بقضايا المنطقة، فلم تسعَ روسيا إلى تحقيق مكاسب سياسية أو ممارسة دور أمني أو عسكري وإنما لتحقيق شراكة إستراتيجية بالمعنى الاقتصادي والتقني ذات عائد اقتصادي مباشر لروسيا ومكاسب لدول المنطقة. كما أشارت الدراسة إلى أن السياسة الروسية في المنطقة تميزت بتأكيدها المستمر على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولها، فضلًا عن ذلك تميزت السياسة الروسية أيضًا بميلها إلى التعاون مع الوطن العربي ككيان إقليمي، وقد تأكدت هذه التوجهات في مواقفها من قضايا المنطقة وعلى رأسها القضية الفلسطينية والعراقية.

- دراسة بعنوان: «***Chinese Forign Policy. An introduction***»[1]، خلصت الدراسة إلى أن الصين تواجه تحديات فيما يتعلق بعلاقاتها مع الدول الكبرى، سواء الولايات المتحدة الأمريكية أو روسيا أو الاتحاد الأوروبي، وكذلك العلاقات مع اليابان، يضاف إلى ذلك المشكلات الأمنية المتعلقة بكوريا الشمالية وبحر الصين الجنوبي، والوضع الرسمي لتايوان، فضلًا عن سيطرة فكرة عودة الصين إلى مكانتها العظيمة على مسارات السياسة الخارجية الصينية، وذلك بالتوازي مع استمرار الصين في زيادة عناصر قوتها واعترافها بذلك بشكل علني، كما اعتبرت الدراسة مسألة الصعود الصيني من أكثر التغيرات المهمة في الشؤون الدولية منذ انتهاء الحرب الباردة.

وبناءً على ما سبق تم تقسيم الدراسة إلى المبحثين التاليين:

المبحث الأول: محاور ومجالات التنافس بين إستراتيجيات القوى الكبرى تجاه المنطقة العربية.

المبحث الثاني: محاور ومجالات التعاون بين إستراتيجيات القوى الكبرى تجاه المنطقة العربية.

*

(1) Mark Lanteigne, Chinese Forign Policy. An introduction, London and New York, NY: Routledge, 2009.

المبحث الأول

قضايا التنافس بين إستراتيجيات القوىٰ الكبرىٰ تجاه المنطقة العربية

زادت وتيرة التنافس بين القوىٰ الكبرىٰ علىٰ منطقة الشرق الأوسط نظرًا لأهميتها - مع اختلاف هامش هذه الأهمية من قوة لأخرىٰ ومن مرحلة زمنية لأخرىٰ - سواء لارتباط بعض من المصالح الإستراتيجية لهذه القوىٰ بالمنطقة أو لتأثيرها الأساسي في معادلة توازن القوىٰ الدولية، فهي تعد تاريخيًّا مسرحًا رئيسًا للتنافس التقليدي بين القوىٰ الكبرىٰ علىٰ النفوذ الدولي، وكذلك الارتباط بين النفوذ في الشرق الأوسط وهيكل النظام الدولي القائم[1].

وقد شهدت العلاقات الروسية/الأمريكية تحولًا جديدًا من أطر التعاون نحو أطر التنافس، ولكنه لم يصل إلىٰ درجة الصراع، مثلما كان أيام الاتحاد السوفيتي؛ إذ ارتفعت مقدرات القوة الروسية بعد أن حقق الروس نجاحات اقتصادية عديدة، كما ارتقىٰ نمط القيادة الروسية الجديد فوق «أزمة القيادة»، التي عانتها روسيا طويلًا، مما أدىٰ إلىٰ أن تبحث روسيا عن دورها الذي تلاشىٰ بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، والبحث عن الدور الروسي هو ما أدىٰ إلىٰ تحول جديد في العلاقات بين القوتين الكبيرتين، وكان لهذا التحول مسبباته ونتائجه.

ويظهر التنافس الأمريكي/الصيني علىٰ الصعيد العالمي، بينما ما يزال غير محدد المحاور والمجالات بالوضوح نفسه علىٰ الصعيد الإقليمي في المنطقة العربية.

---

(1) عمرو هاشم ربيع، التقرير الإستراتيجي العربي العدد (28) لعام 2015، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ص33.

ورغم امتلاك الصين لقوىٰ اقتصادية وسياسية وعسكرية ودبلوماسية وتكنولوجية ومعلوماتية وقوة ناعمة كبيرة، إلا أنها ما زالت لا تسعىٰ لخلق محاور ومجالات تنافس متعددة أمام الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة[1]، الأمر الذي يصعب التطرق لطبيعة التنافس بين القوتين العظميين من خلال محاور ومجالات مختلفة.

ورغم تحول الاقتصاد الصيني إلىٰ النظام الرأسمالي، إلا أن المجتمع الصيني ما زال يعيش النظام الشيوعي. ورغم ذلك، طالما كان نفوذها أقل بكثير من نفوذ روسيا السياسي والعسكري في المنطقة العربية. ولكن الآن ينظر لها باعتبارها قوة رأسمالية ضخمة، فقد تفوقت الصين علىٰ روسيا كثيرًا في السعي إلىٰ اللحاق بركب الولايات المتحدة الأمريكية علىٰ صعيد النفوذ الاقتصادي.

أولًا- محاور ومجالات التنافس بين القوىٰ الثلاث:

في هذا السياق، يمكننا تصور أن التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية و(وروسيا والصين) في المنطقة يتم ممارسته من خلال محاور ومجالات مختلفة.

1- محاور التنافس:

- محور اقتصادي:

تعتمد فيه **الولايات المتحدة الأمريكية** علىٰ قوتها التكنولوجية المتطورة ومواردها المحلية الضخمة وقوتها البشرية الكبيرة نسبيًّا ذات رأس مال بشري مبتكر ومبدع. ومن أهم أدوات الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المحور المعونات الاقتصادية والعسكرية والسياسية الأمريكية لعدد كبير من الدول الصديقة

(1) المركز الديمقراطي العربي، أثر العلاقات الصينية/الأمريكية علىٰ النظام الدولي، 24 يوليو 2016، https://democraticac.de/?p=34551

للولايات المتحدة الأمريكية بشكل عام وفي المنطقة العربية بشكل خاص، كما تظهر في فرض العقوبات والضغوط بمجالاتها كافة ودعم التواجد العسكري الخارجي وفرض الهيمنة الاقتصادية والسياسية في العالم.

وتعتمد **روسيا** في هذا المحور على قوتها التكنولوجية المتطورة خاصة في مجالات التسليح والطاقة النووية والفضاء بالأخص[1]، كما تعتمد على ثروات النفط الغاز وقوتها البشرية الكبيرة نسبيًّا. ومن أهم دعائم روسيا في هذا المحور مبيعات النفط والغاز، وتكنولوجيا التسليح المتطورة التي تركز على صنع أجيال من الأسلحة الرئيسة منافسة لأجيال الأسلحة الأمريكية الحديثة.

وتعتمد **الصين** في هذا المحور على القوة التكنولوجية والتصنيع في مجالات شتى، وإن كانت تعتمد في تكنولوجيا كثيرة على التقليد أكثر من الابتكار، كما تعتمد على قوتها الدبلوماسية وقوتها البشرية الضخمة والتي تعد الكبرى في العالم مقارنة بباقي الدول. ومن أهم أدوات آلية الصين الاقتصادية مبادرتها العالمية الحزام والطريق والتي وقع عليها العديد من الدول والمنظمات العربية[2].

- **محور سياسي**:

تعتمد فيه **الولايات المتحدة الأمريكية** على قوتها الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية في إقامة وبناء تحالفات دولية مثل حلف شمال الأطلسي - NATO، وحلف الاستخبارات الخمس (The Five Eyes)[3]، ويتضمن أهم خمس دول

---

(1) معرفة، اقتصاد روسيا، https://www.marefa.org

(2) بي بي سي نيوز عربي، كيف أصبحت الصين «معجزة اقتصادية»؟، 1 أكتوبر 2019:
https://www.bbc.com/arabic/world-49891360

(3) Business Leader: FIVE EYES ALLIANCE: EVERYTHING YOU NEED TO KNO: https://www.businessleader.co.uk/five-eyes-alliance-everything-you-need-to-know/73523

غربيـــة ناطقـة باللغـة الإنجليزيـة، فـضـلًا عـن التحالفـات العـسكرية المؤقتـة في أفغانستان وسوريا والعراق. إلى جانـب كيانـات الـشراكة والتعـاون الأمريكيـة مـع الدول الفاعلة بالمنطقة مثل إسرائيل وتركيا ومصر ودول الخليج العربي. وكذا مـشاركة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، فضلًا عـن مشاركتها في المؤتمرات الاقتصادية الضخمة لمجموعتي الدول العشرين والدول الثماني، والتي تفرض قرارات اقتصادية عالمية.

وتعتمـد **روسـيا** في هـذا المحـور على قـوة دبلوماسـية اسـتثنائية تتمـيز بالمرونـة والنشاط والفاعلية. كما تعتمد على المشاركة في تحالفات دولية قوية منافسة للولايات المتحدة الأمريكية مثل دول «بريكس»، ومنظمة شنغهاي للتعـاون بقيـادة الـصين. فضلًا عن اتفاقياتها المؤقتة مثل اتفاقية سوتشي/أستانا مـع إيـران وتركيـا، إلى جانـب مشاركتها في (أوبك بلس).

وتعتمد **الصين** في هذا المحور على قوة دبلوماسية نشطة تعمل بتنسيق شديد. كما تعتمد على إنشاء تحالفات دولية قويـة منافـسة للولايـات المتحـدة الأمريكيـة مثـل منظمة شنغهاي للتعاون والتي تعتبر منظمة اقتصادية/سياسية/عسكرية، ومـشاركتها بمجموعة دول «بريكس». فضلًا مـشاركتها بمـؤتمرات دول العـشرين ودول الثمـان الكبرى اقتصاديًّا. وتعد مبادرة الحزام والطريـق ضـمن أهـم أدوات الـصين الـسياسية أيضًا، حيث تخلق سبل تعاون وشراكات دولية مع دول المنطقة كافة.

- **محور عسكري**:

تعتمد فيه **الولايات المتحـدة الأمريكيـة** على قوتهـا الاقتـصادية والتكنولوجيـة والبشرية في الأساس والتي تضمن إرسـاء ترسـانة عـسكرية ضـخمة، هي الكـبرى في العالم، بقوات مدربة ومـزودة بأحـدث الأسـلحة والمعـدات، حيـث تتمـيز الولايـات

المتحدة الأمريكية بكونها صاحبة أكبر وجود عسكري دولي في المنطقة العربية ودول الجوار والمتمثلة في القواعد العسكرية، وتوفير السلاح لدول المنطقة سواء من خلال الشراء أو المساعدات العسكرية السنوية والتي تتمثل في الإمداد بالسلاح والتأمين الفني والتدريب، بهدف جذب الحلفاء من خلال ضمان الحماية الدولية لهم وتوجيه قرارات مجلس الأمن العسكرية لصالحهم، بل ودعم أي عمل عسكري لحمايتهم وتهديد خصومهم[1].

وتعتمد **روسيا** في هذا المحور على قواها التكنولوجية والبشرية في الأساس، فضلًا عن مبيعات الأسلحة والنفط والغاز ومبيعات التكنولوجيا النووية، كما أنها تمتلك أكبر قدرة نووية في العالم، ولديها قوات عسكرية مدربة ومزودة بأحدث الأسلحة والمعدات. ورغم أن الوجود العسكري الروسي في المنطقة لا يتعدى سوريا من خلال قاعدتين بحرية وجوية ووجود بسيط في ليبيا، إلا أن روسيا تتمتع بحجم كبير من النفوذ بالبلدين وتسعى لتوسعه[2].

أما **الصين**، الدولة النووية، والتي تمتلك ترسانة عسكرية ضخمة، إلا أنها لا تحاول أن تستخدم تلك القوة على الأرض في ساحات التنافس أمام الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة؛ فالصين تعمل دائمًا على تجنب أية صراعات هي في غنى عنها؛ إلا أنها تستخدم التكنولوجيا العسكرية في التنافس في مجالات الإنتاج والتصدير لدول المنطقة[3].

---

(1) سي إن إن بالعربية، مقارنة بين قدرات الجيشين الروسي والأمريكي.. أيهما الأقوى؟ 25 أبريل 2019: https://arabic.cnn.com/world/article/2019/4/25/weapons-explainer-us-army-vs-russian-army

(2) سبوتنيك، تعرف على قدرات الجيش الروسي، 11 أبريل 2018.

(3) مركز دراسات الصين وآسيا، مقارنة عسكرية بين أمريكا والصين، على الرابط:
http://www.chinaasia-rc.org/index.php?d=21&id=1697

- **محور معلوماتي**:

تعتمد فيه **الولايات المتحدة الأمريكية** على قوتها المعلوماتية والناعمة والتكنولوجية والدبلوماسية لكسب ثقة الحلفاء، وفي المقابل تعمل على فقدان ثقتهم في خصوم الولايات المتحدة الأمريكية، فضلًا عن نشر وترسيخ القيم ونمط الحياة الأمريكية في أذهان الشعوب حول العالم، الأمر الذي يمكن أن يحقق نوعًا من الجاذبية وكسب أذواق المستهلكين في المنطقة، وعادة ما يكون على مستوى عالمي.

وتعتمد **روسيا** في هذا المحور على القوى المعلوماتية والناعمة والتكنولوجية والدبلوماسية، فضلًا عن الآلة الإعلامية الضخمة الموجهة بعدة لغات، وتحركها في الغالب كقوة حادة بالأخبار الزائفة والدعاية الموجهة بشكل مكثف ضد خصومها الرئيسين (الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا) لفقد ثقة حلفائهم، وكقوة ناعمة لكسب ثقة حلفاء القوى الغربية في روسيا. كما أن الآلة الإعلامية الروسية المتعددة اللغات تعمل بقوة لترسيخ فكرة أساسية في أذهان الشعوب حول العالم، مضمونها أن القيم ونمط الحياة الغربية الأمريكية الأوروبية ما هي إلا «أكذوبة» وجب التصدي لها، الأمر الذي يمكن من خلق جاذبية مضادة لصالح روسيا. وتعمل روسيا من خلال هذا المحور على مستوى إقليمي.

وتعتمد **الصين** في هذا المحور على قوتها الناعمة الكبيرة، فضلًا عن قواها المعلوماتية والتكنولوجية والدبلوماسية، هذا إلى جانب امتلاك الصين لآلة إعلامية كبيرة موجهة بعدة لغات ومنها اللغة العربية. وهي تستغلها في توطيد علاقاتها بالدول العربية وفتح مجالات التقارب الثقافي والحضاري، فضلًا عن محاولات إظهار الصين التي لا يعرفها العرب إلا من الغرب. والصين لا تعتمد على الإطلاق على أية قوة حادة في المنطقة العربية سواء الإغراق بالديون أو غير ذلك، ولكنها تستخدم قواها الناعمة بصورة أكبر وأشمل، الأمر الذي يمكن معه كسب أسواق صينية كبيرة في المنطقة.

2- مجالات التنافس الأمريكي أمام روسيا الاتحادية والصين:

- التنافس في المجال الجيوسياسي:

تمارس **الولايات المتحدة الأمريكية** تنافسها في هذا المجال من خلال آلياتها السياسية والعسكرية والمعلوماتية. حيث اهتمت بدعم حلف شمال الأطلسي من جانب وتعزيز تحالفاتها مع بلدان المنطقة لضمان مصالحهما الإستراتيجية من جانب آخر، خاصة مع اهتزاز سمعة الولايات المتحدة الأمريكية ومعاناتها من عدم الثقة في المنطقة دبلوماسيًّا كدولة عظمى تتزعم العالم الحر بسبب وقوفها الدائم مع إسرائيل وبسبب تدخلها في أفغانستان والعراق عامي 2001 و2003، الأمر الذي اعتبرته عدة دول، خاصة روسيا بشكل معلن والصين، أنه خروج عن الشرعية الدولية. فنجد مثلًا، بخلاف البوسنة، كانت دولة الجبل الأسود «مونتنيجرو» هي الدولة الساحلية الوحيدة خارج الناتو المتبقية على الساحل الشرقي للبحر الأدرياتيكي، باستثناء دول الناتو - هذا الساحل يهدد العديد من دول الناتو المحيطة شمالًا وجنوبًا وغربًا - وهي: إيطاليا وألبانيا واليونان وكرواتيا. أما إذا حدث العكس ودخلت دولة الجبل الأسود في تحالف مع صربيا شرقًا، فكان من الممكن اعتبار دولة الجبل الأسود كخط ساحلي خطير يمكن أن تستغله روسيا لتهديد بلدان البحر الأدرياتيكي التي هي في معظمها أعضاء في الناتو كما ذكرت. لذلك، في عام 2015، قرر الناتو بدء إجراءات الانضمام الرسمي لدولة الجبل الأسود، على الرغم من جيشها الصغير الذي لا يتعدى ألفي فرد. كان هذا بمثابة إجراء استباقي اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية مع المعسكر الغربي في تنافسها أمام روسيا[1].

على العكس من ذلك، دعمت الولايات المتحدة الأمريكية قوات سوريا الديمقراطية (SDF)، ومعظمها من الأكراد، لمحاربة داعش في سوريا، وقد اعتبرت

(1) Nikolas K. Gvosdev. Russian Strategic Goals in the Middle East, in: Marlene Laruelle, ed., Russia's Policy in Syria and the Middle East…..op., cit., pp.7-8.

تركيا ذلك موقفًا مزدوجًا تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية بأنها تدعم منظمة مصنفة إرهابية. كما اعتبرت تركيا أن أي دعم للأكراد قد يؤدي إلى استقلال كردستان كدولة مستقلة تدعمها بشكل أساسي إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية. وهذا يجعل تركيا تحمل مخاوف من تقسيم أراضيها إلى جانب الدول الثلاث الأخرى (سوريا وإيران والعراق) التي تضم أعدادًا كبيرة من الأكراد، وقد شجعت هذه المحاولة لتعزيز استقلال كردستان إردوجان على المضي قدمًا في الاتفاقيات الدبلوماسية مع روسيا وإيران وسوريا، مع إتاحة الفرصة لنشر القوات التركية داخل سوريا وبالتالي تقويض الوجود العسكري الأمريكي وتخطيطه وأهدافه في سوريا[1].

وتستمر الولايات المتحدة الأمريكية في محاولاتها لتقويض نفوذ روسيا الاتحادية في المنطقة العربية، فضلًا عن عدة مناطق أخرى بصفتها وريثًا للاتحاد السوفيتي، خاصة بعد تولي بوتين زمام الأمور، حيث استمرت الولايات المتحدة الأمريكية في محاولة لتطويق الروس داخل حدودهم الجغرافية، وقد بذلت جهودًا كبيرة لإضعاف الاقتصاد الروسي وحرمانها من العودة كقوة عظمى، ومع ذلك، فإن معظم هذه المحاولات لم تحقق النجاح المتوقع، والآن يكتسب الروس أراضي جديدة ونفوذًا على حساب الأخطاء الأمريكية خاصة في سوريا، والذي قد يمتد إلى ليبيا، وبما يعزز وجود روسيا في الشرق الأوسط في أحد أهم دول المشرق المطلة على البحر المتوسط (سوريا). فأصبح لروسيا الكلمة العليا بالداخل السوري مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية ودول الناتو المشاركة في الصراع الداخلي وبالقوى الإقليمية الفاعلة تركيا وإسرائيل وإيران[2]. وتستخدم الولايات المتحدة الأمريكية الأدوات والوسائل كافة في تنافسها أمام روسيا بما في ذلك القوة الحادة متمثلة في القوة العسكرية الأمريكية

(1) Ibid., p.10.
(2) Daniel Byman and Sara Bjerg Moller, The United States, and the Middle East: Interests, Risks, and Costs, in Jeremi Suri and Benjamin valentine (eds.,): Sustainable Security: Rethinking American: National Security Strategy. Op. cit, pp.23-25.

الكبيرة والمنتشرة في قواعدها في جميع أنحاء العالم، وفي العقوبات الاقتصادية الشديدة التي توقعها على روسيا، كما تتمثل في ضغوط الولايات المتحدة الأمريكية من خلال الاتفاقيات الدولية في المجالات النووية والعسكرية والاقتصادية والتي ترمي لتقويض القوى الروسية في تلك المجالات وغيرها.

ومن خلال هذا المجال كادت الولايات المتحدة الأمريكية أن تفقد بعض حلفائها المهمين كتركيا ومصر والسعودية والإمارات، خاصة مع سوء إدارتها للأزمة الإيرانية وفشلها في الأزمة السورية، فضلًا عن دعمها المستمر لإسرائيل، وإن كان يصب في صالح دول حليفة إلا أنه يزعج دولًا أخرى.

تصور إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي الصادرة في ديسمبر 2017 الصين على أنها «دولة سلطوية تحاول تقويض الأمن والازدهار الأمريكيين وتشكيل عالم مناهض للقيم والمصالح الأمريكية[1]. وأنها تهدف إلى تقويض الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق التفوق العالمي عليها في المستقبل»[2]. واتخذت إدارة ترامب خطوات مختلفة تهدف إلى مواجهة الصين، بدءًا من شن حرب تجارية إلى زيادة وتيرة تحركات الاستطلاع وعمليات حرية الملاحة لاختبار البحرية الصينية.

ولطالما كانت الولايات المتحدة الأمريكية الضامن الخارجي لأمن الخليج العربي، وهو دور استفادت منه الصين، حتى في الوقت الذي ترفض فيه التدخل العسكري الأمريكي وتسعى لتقييد النفوذ الأمريكي[3]. إن الصين، التي يتعامل

(1) إنه النفط يا..!!: الأبعاد النفطية في الحرب الأمريكية على العراق. دمشق: دار الفكر، 2003، ص325.

(2) The World's Top Oil Producers of 2019, see: https://www.investopedia.com/investing/worlds-top-oil-producers (2/11/2019).

(3) Major oil-producing countries, see: https://www.britannica.com/science/petroleum/Major-oil-producing-countries (20/10/2019).

معها الجميع، لا تشارك «الدافع لنشاط الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط»، وتشبثت بمبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة. والصراعات بين الدول[1]. فهل تشكل البصمة المتزايدة للصين في الخليج مصدرًا إضافيًّا للخلاف في العلاقات المتنافسة بشكل متزايد مع الولايات المتحدة الأمريكية؟ وتتناول هذه الدراسة ثلاث حالات تتقاطع فيها الأنشطة الصينية في منطقة الخليج العربي وربما تتعارض مع المصالح والسياسات الأمريكية.

في المقابل، اتخذت **روسيا** خلال فترة رئاسة فلاديمير بوتين قرارات جريئة، حيث تدخل بوتين عسكريًّا في شرق أوكرانيا مستفيدًا من بطء الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو في منح أوكرانيا عضويتهما. واستأنف المفاوضات مع تركيا لنقل الغاز إلى أوروبا عبر تلك الأزمة في مقابل توفير احتياجات الأخير من الغاز. وفي الشرق الأوسط، انتهز بوتين الفرصة التي أتاحها بطء تحرك الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الإرهاب في سوريا والعراق. حيث قرر بوتين التدخل عسكريًّا في سوريا لوضع نهاية حاسمة للوضع هناك بالصورة التي تخدم إستراتيجيته. وأبرم صفقة مع الرئيس السوري لإقامة قاعدتين عسكريتين هما حميم وطرطوس بهدف مكافحة الإرهاب والحفاظ على النظام السوري الحاكم. وقد أزعج هذا التحرك الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، لكن هذا التدخل الروسي وجد دعمًا كبيرًا من تركيا وإيران[2]. وبحلول نهاية عام 2015، كان بوتين على يقين من أن الأمور تسير ببطء في دوائر الاهتمام الروسي، وهو ما يريده. ربما وجد استفادة كبيرة من إقامة تحالفات جديدة مع إيران والصين وهما دولتان معاديتان للولايات المتحدة. لكن الحليف

(1) Greatest Oil Reserves by Country, see: https://www.infoplease.com/math-science/earth-environment/greatest-oil-reserves-by-country (1/11/2019).

(2) Ekaterina Stepanova, Regionalization as the Key Trend of Russia's Policy on Syria and in the Middle East, in: Marlene Laruelle, ed., Russia's Policy in Syria and the Middle East, CAP paper no. 212, January 2019, p.11.

الجديد الأكثر أهمية هو تركيا، التي تعد واحدة من أهم وأقوى حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية.

وركزت روسيا نفوذها في سوريا المطلة على البحر المتوسط والتي تعد مركز الانطلاق المستقبلي لها في مواجهة نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية والناتو وأوروبا من جانب، ولإمكانية التحرك لتوسيع نفوذها في المنطقة العربية ودول جوارها الإقليمي من جانب آخر. الأمر الذي سيؤمن الجوار القريب لروسيا والمتمثل في دول آسيا الوسطى والقوقاز، والذي تعتبره روسيا جوارًا مهمًّا يحقق لها مصالح حيوية وجب منع أية محاولات للتعدي عليه. لذلك فقد أولت اهتمامها بتركيا وإيران وهما أكثر الدول حرصًا على السيطرة على المنطقة بسبب التداخل العرقي والديني واللغوي فيهما[1].

وتتمتع سوريا وتركيا وإيران وإسرائيل ومصر وليبيا بأفضلية في إستراتيجية روسيا، حيث إنها دول تمثل مفتاح البحر المتوسط الذي يربط الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأوروبا، والتي تمثل إما صمام أمان لدول جنوب أوروبا أو مصدر تهديد لها وللنفوذ الأمريكي في المنطقة[2].

وترى روسيا تركيا أنها «قوة إقليمية»، وثاني أكبر قوة عسكرية (مشاركة) في الناتو، وحليفة للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ولديها مشاكل كبيرة مع أوروبا. وتطل على البحر المتوسط وتمتلك مضيقي (البوسفور والدردنيل) اللذين يعتبران أهم

(1) نزار الحيالي وعبد الحميد الموسوي، العلاقات الروسية الأمريكية من الشراكة الإستراتيجية إلى المنافسة الجيوسياسية (2001-2008)، مجلة كديا سياسيا، جامعة الرافدين، العدد (16)، أكتوبر 2009، ص57. ولمزيد من التفاصيل: إبراهيم عرفات، روسيا والشرق الأوسط. مجلة السياسة الدولية، العدد (170)، القاهرة، أكتوبر 2007، ص74 وما يليها.

(2) Karim Mezran and Arturo Varvelli (eds.), The MENA Region: A Great Power Competition, ISPI and Atlantic Council, 2019, hiips://www.ispionline.it/& hiip://www.atlanticcouncil.org/.pp.48-52.

ممرين لروسيا لعبورهما إلى المياه الدافئة بالبحر المتوسط عبر البحر الأسود. كما ترى أن تركيا تعد الأفضل لنقل الغاز لأوروبا. كل هذا يفسر بوضوح أسباب صبر بوتين على إردوجان بعد أن قامت طائرة مقاتلة اعتراضية تركية بإسقاط طائرة مقاتلة قاذفة روسية فوق الأراضي السورية في خريف عام 2015[1]، فضلًا عن صمت بوتين على اغتيال السفير الروسي في أنقرة في وقت لاحق على أيدي ضابط أمن تركي[2].

ورغم الخلاف الروسي/التركي في إدلب بسوريا وفي ليبيا، إلا أن روسيا تبدو قد نجحت في تحقيق وجود أكبر لها أمام أوروبا والناتو شرق المتوسط وشمال أفريقيا والذين يعدون أهم مصادر تهديد جنوب أوروبا ومصدر الطاقة البديل عن الغاز الروسي، فروسيا تهدف لكي تكونًا وسيطًا في الأزمة الليبية في محاولة لجعلها مسرح نفوذ تالي لها عقب سوريا. كما أن أي صراع قد يتسبب فيه إردوجان شرق المتوسط، والذي زج جيشه في بؤرة صراع سابقة بالفعل شمال سوريا، سيشكل فرصًا أكبر للوساطة الروسية المستهدفة في المنطقة.

كما استغلت روسيا الموقف الأمريكي تجاه مصر عقب ثورات الربيع العربي، حيث استغلت توقف الولايات المتحدة الأمريكية عن استكمال صفقات السلاح المحددة بالمساعدات العسكرية لمصر كطائرات الهليكوبتر طراز «أباتشي» عقب ثورة يونيو 2013، حيث قام بوتين فورًا بمد يد التعاون والدعم المفتوح في مجالات السلاح والطاقة النووية وغيرها.

ورغم أن إسرائيل تعتبر الحليف الأهم للولايات المتحدة الأمريكية على

(1) بي بي سي نيوز عربية، تركيا «تسقط طائرة حربية» روسية على حدود سوريا، 24 نوفمبر 2015:
https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/11/151124_turkey_warplane_shot_down_syria

(2) بي بي سي نيوز عربية، اغتيال السفير الروسي لدى تركيا في هجوم مسلح، 9 ديسمبر 2016:
https://www.bbc.com/arabic/middleeast-38369682

الأصعدة كافة، فقد استطاعت روسيا أن توجد سبلًا للمواءمات والمصالح المتبادلة مع إسرائيل خاصة في سوريا وتجاه إيران. فمن الواضح أن نتنياهو قد تمكن من التفاوض مع بوتين بشأن إمكانية قيام إسرائيل بمواصلة شن ضربات محدودة تجاه الأسلحة السورية حال اكتشافها متجهة لدعم عناصر حزب الله ولوفي لبنان. على صعيد آخر حاولت إسرائيل تجنب الوقوف بين موسكو وواشنطن في الأمم المتحدة، وهو نهج يختلف بوضوح عن النهج السابق المتحيز للولايات المتحدة الأمريكية في خضم أزمة شبه جزيرة القرم في مارس 2014[1].

ويبقى السؤال، هل تتمتع روسيا بالفرص المتاحة بالمنطقة، أم تعرض نفسها لمخاطر كبيرة؟

وأزعم أن بوتين يرى أنه يتمتع بفرص النفوذ في الشرق الأوسط، أما الولايات المتحد فترى روسيا تنجذب إلى مستنقع يحتاج للجهد والأموال الضخمة، الأمر الذي يفوق تحمل روسيا لفترة طويلة.

أما **الصين** فقد بنت جسور علاقات وتواصل مع العديد من دول المنطقة العربية ودول الجوار الإقليمي بشكل متوازن رغم الصراعات المحتدة، وذلك على خلفية تكثيف المنافسة الإستراتيجية العالمية بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية. من المسلم به الآن على نطاق واسع في الأوساط الأكاديمية والسياسات الأمريكية أن تقارب المصالح ونطاق التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين محدودان[2].

(1) Coping with the Russian Challenge in the Middle East: US-Israeli Perspectives and Opportunities for Cooperation, https://www.wilsoncenter.org/article/coping-the-russian-challenge-the-middle-east-us-israeli-perspectives-and-opportunities-for

(2) See foreign affairs experts' responses to the question, "Are U.S. and Chinese National Interests Incompatible?" Foreign Affairs, August 14, 2018, https://www.foreignaffairs.com/ask-the-experts/2018-08-14/are-U.S.-and-chinese-national-interests-incompatible

وقد تم التوقيع على جميع الاتفاقيات الإستراتيجية تقريبًا التي أبرمتها الصين مع دول المنطقة خلال العقد الماضي فقط - وكانت اتفاقية 1999 مع مصر هي الاستثناء الوحيد. خلال تلك الفترة، أقامت الصين شراكات إستراتيجية شاملة مع الجزائر ومصر وإيران والسعودية والإمارات، بالإضافة إلى شراكات إستراتيجية مع جيبوتي والعراق والأردن والكويت والمغرب وعُمان وقطر وتركيا. وقد تمكن الدبلوماسيون الصينيون من تجاوز الانقسامات في المنطقة بمهارة نسبية.

وتتبع الأهداف الإستراتيجية الصينية للمنطقة «ورقة السياسة العربية» لعام 2016 والتي أشارت بأن الهدف الإستراتيجي الصيني هو تشجيع الاستقرار حتى تستمر موارد الطاقة في المنطقة في دعم النمو الاقتصادي الصيني، وبالتالي شرعية القيادة الصينية، وأداته المفضلة هي التنمية الاقتصادية.

وتعمل الصين على تعميق علاقاتها مع دول الخليج العربي ومصر والدول الرئيسة الأخرى في بحر العرب والبحر الأحمر والبحر المتوسط، وتتمتع بعلاقات متباينة في المجالات الاقتصادية والتجارية والثقافية، وفي الوقت نفسه تراقب عن كثب القضية الفلسطينية والتنافس السني الإيراني العربي[1].

بشكل عام، وبالنسبة للوضع في الخليج العربي، فإن الصين لا تشعر بالراحة تجاه الأزمة الأمريكية الإيرانية. ومع ذلك، ستواصل علاقاتها مع إيران التي تدعمها بالتصويت في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الأمريكية والتعاون في نقل التكنولوجيا العسكرية، ربما في مجال الصواريخ، حتى لا تزعج خطتها الراسخة والتزامها الذاتي إلى المرحلة الحالية. وما يزال الخليج العربي مصدرًا للطاقة وممرًا مهمًّا للمبادرة الصينية الكبرى (الحزام والطريق)، لكن القوة الحقيقية للصين يتم ملاحظتها بشكل متزايد في المستقبل في أفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية. وتعمل

(1) Ibid., p.36.

الصين بهدوء وببطء ولكن بثبات من أجل مزيد من السيطرة وبناء القوة، وقد أسست قاعدة بحرية في القرن الأفريقي بجيبوتي عام 2017[1].

وفي إطار التوسع الجيوسياسي من خلال «مبادرة الحزام والطريق»، نجد أن ميناء بيريوس اليوناني امتلك حصة مهمة من تجارة الصين مع الاتحاد الأوروبي[2]، حيث تقوم الصين باستثمارات كبيرة في الطرق السريعة والسكك الحديدية التي تربط ميناء بيريوس بأوروبا الوسطى والغربية. وأشارت «ترك برس» وكالة الأنباء الرسمية لتركيا في مارس 2017، إلى أن ميناء بيريوس قد صار أكبر ميناء للحاويات في شرق المتوسط، ونقطة دخول رئيسة للمنتجات الصينية إلى الأسواق الأوروبية، ولذا فليس من المستغرب أن ميناء بيريوس أصبح مركزًا للأنشطة الصينية في المنطقة. على صعيد آخر، وفي حين يستبعد الأتراك إمكانية الإطاحة باليونانيين الشريك الأقرب للصينيين في المنطقة، وأن يحلوا محل ميناء بيريوس بميناء تركي، فإنهم يعتقدون أن تركيا يمكن أن يكون لها مكان في طريق الحرير البحري بموانيها، على ألا يكون الهدف تجاوز الموانئ اليونانية بل تكملتها. كما بدأت الشركات الصينية بالفعل الاستثمار في البنية التحتية للموانئ التركية، ففي عام 2015 قامت شركات صينية بشراء حصة بلغت 65٪ من ميناء كومبورت بالقرب من إسطنبول. وتنظر تركيا إلى هذه العملية بوصفها خطوة أولى مهمة في إدماج تركيا في طريق الحرير البحري[3].

ما سبق يجعل من اتفاقيات الصين ومصر نقطة حرجة للغاية لمصالح الصين مع

---

(1) Gideon Elazar, China in the Red Sea: The Djibouti Naval Base and the Return of Admiral Zheng He, BESA Center Perspectives, Paper No. 565, August 21, 2017. p.11-12.

(2) رأي اليوم، اليونان تبيع حصة تبلغ 67٪ من ميناء بيريوس إلى شركة شحن صينية، 8 أبريل 2016.

(3) ترك برس، تركيا تسعى إلى مكان في مشروع طريق الحرير البحري، 4 مارس 2017:
https://www.turkpress.co/node/31612

تركيا وذلك بسبب أهمية قناة السويس للتجارة البحرية العابرة للقارات من آسيا إلى أوروبا.

وفي السياق نفسه، وبما يمثل تحدٍ مباشر للولايات المتحدة، ما وصفته صحيفة هآرتس الإسرائيلية بـ«السيطرة الصينية» على موانئ البلاد، خاصة بعد أن فازت شركة SIPG الصينية عام 2015 بمناقصة لتوسيع ميناء حيفا في الفترة القادمة وتفعيله لمدة خمسة وعشرين عامًا، وهي أكبر موانئ إسرائيل الدولية، علما أن قاعدة سلاح البحرية التي يوجد فيها سرب الغواصات العسكرية تتمركز فيها، كما فازت شركة صينية أخرى بمناقصة بناء ميناء أشدود[1].

في المقابل، فإن جميع هذه الموانئ تُعد في موضع تنافس مع بعضها البعض للحصول على حصة أكبر من التجارة المتزايدة في شرق المتوسط. بالإضافة إلى ذلك، فإن زيادة الوجود العسكري للولايات المتحدة الأمريكية ودول الناتو الأخرى في البحر الأبيض المتوسط تهدد أمن الاستثمارات الصينية الحالية والتجارة عبر المتوسط. ومما سبق يمكننا أن نرى كيف تشكل نزاعات الغاز شرق المتوسط المرحلة الأولى من مبادرة الحزام والطريق، وأن الصين ستبقى أكثر حيادية في سياسات المنطقة.

من ناحية أخرى، ولكي لا تفقد الصين مجالات نفوذها المُخططة، فإنها تفضل التحالف وإبرام الاتفاقيات مع الحكومات الحالية وتحسين العلاقات الاقتصادية معها. ورغم أن الصين قد ترى أن الحفاظ على تحالفها مع مصر كاف لمصالح الصين الوطنية بسبب أهمية قناة السويس في مبادرتها العالمية الحزام والطريق، إلا أنها، من منطلق تحقيق أكبر مكاسب ممكنة، ولإنجاح مبادرة الحزام والطريق شرق المتوسط،

(1) HAARETZ, Israel Is Giving China the Keys to Its Largest Port – and the U.S. Navy May Abandon Israel, 17 September 2018, https://www.haaretz.com/us-news/.premium-israel-is-giving-china-the-keys-to-its-largest-port-and-the-u-s-navy-may-abandon-israel-1.6470527

ستعمل على تطوير دبلوماسيتها من عدم التدخل في شؤون الدول إلى خطوة أكثر إيجابية وهي نزع فتيل التوتر بين الأطراف بشكل استباقي لمنع أية صراعات محتملة، حيث أتوقع أن تعمل الصين على تقليل التوتر شرق المتوسط بين أهم أطرافه وهي مصر وتركيا وإسرائيل؛ لذا من المتوقع أن نشهد خلال المنظور القريب تحركات دبلوماسية صينية تجاه شرق المتوسط مع الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وأهم الأطراف المعنية.

- **التنافس في مجال الاقتصاد والطاقة**:

من منطلق أن من يسيطر على النفط العالمي يسيطر على الاقتصاد العالمي على الأقل في المستقبل المنظور[1]، نجحت **الولايات المتحدة الأمريكية** من خلال إداراتها المتعاقبة في ربط دول المنطقة العربية، وخاصة دول الخليج العربي، بمجموعة من الاتفاقيات في مجالات الدفاع والطاقة والاستثمار والتجارة والتعدين وغيرها لتحقيق السيطرة الكاملة على موارد الطاقة في دول المنطقة العربية.

وقد أعلن رئيس شركة النفط السعودية (أرامكو) في مارس 2017، أن الشركة وقعت ست عشرة اتفاقية مع إحدى عشرة شركة أمريكية لاستثمار ضخم في الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة اثني عشر مليار دولار مع إمكانية الوصول إلى ثمانية عشر مليار دولار بحلول عام 2030. وسيعزز الاستثمار مرفق بورت آرثر في ولاية تكساس بالولايات المتحدة الأمريكية، وهو أول مرفق لتكرير وتسويق النفط المملوك بالكامل للسعودية في الولايات المتحدة الأمريكية وسيوسع عمل الشركة Motiva Enterprises شركة ذات مسؤولية محدودة) - مملوكة لشركة أرامكو السعودية - في قطاع البتروكيماويات في الولايات المتحدة الأمريكية، كما تتعامل مع عشرات المليارات مع

(1) Sui-Lee Wee et al., "Iran cancels $2 billion dam deal with China: report", Reuters, May 31, 2012, https://www.reuters.com/article/U.S.-china-iran-dam/iran-cancels-2-billion-dam-deal-with-china-report-idU.S.BRE84U08520120531

شركة (National Oil Varco) لامتلاك وتشغيل وإدارة معدات الحفر البحرية والبرية عالية الجودة[1].

في المقابل، سعى الرئيس الروسي بوتين بقوة للحد من هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على أسعار النفط العالمية لأن العامل الاقتصادي وتحديدًا ملكية النفط هو أحد المحددات الرئيسة للإستراتيجية الروسية. على الرغم من امتلاك روسيا للنفط في سيبيريا وبحر قزوين، إلا أنها ما تزال تراقب المنطقة وتسعى إلى عقد شراكة إستراتيجية ولعب دور تنموي حقيقي لدول المنطقة، وخاصة العربية[2]. وقد نجح بوتين في أن يجعل روسيا طرفًا رئيسا في تفاعلات المنطقة، حيث استهدف ترسيخ الوجود الاستثماري للشركات الإقليمية الروسية، وبما يعزز آفاق المعاملات الاقتصادية بين روسيا والعديد من دول المنطقة العربية والجوار الإقليمي على المستويين التجاري أو الاستثماري، فقد رأى بوتين ذلك أمرًا محفزًا لوجود النفوذ الروسي في المنطقة في ظل ارتباك سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه أزمات المنطقة المتزايدة[3].

(1) In January 2009 CNPC took a majority stake in South and North Azadegan fields. However, five years later, Iran cancelled the contracts for nonperformance. Similarly, Sinopec signed a deal in 2007 to develop the Yadavaran (oil) field but in 2014, Iran claimed Sinopec had "experienced problems with regards to progress". See: "Iran terminates Chinese oil contract", Economist Intelligence Unit (EIU), May 8, 2014, http://www.eiu.com/indU.S.try/article/1141793498/iran-terminates-chinese-oil-contract/2014-05-09. See also Emma Scott,: "Defying Expectations: China's Iran Trade and Investments", Middle East Institute, April 16, 2016, https://www.mei.edu/publications/defying-expectations-chinas-iran-trade-and-investments; Marybeth Davis et. al., China-Iran: A Limited Partnership, Prepared for the U.S.-China Economic and Security Review Commission, 18; Harold and Nader, China and Iran: Economic, Political, and Military Relations, 12; Erica Downs and Suzanne Maloney, "Getting China to Sanction Iran", Foreign Affairs (March/April 2011), https://www.brookings.edu/articles/getting-china-to-sanction-iran/

(2) سعد شكري شبلي، الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2013، ص97.

(3) Do the Russian companies get new gains in the Middle East, Center for Future Research and Advanced Studies, is available on the link: http://www.info@futureuae.com (2019/10/20).

وتعتبر **روسيا** ثاني أكبر مصدر للنفط في العالم بعد السعودية بحجم صادرات تبلغ (38٪) من إجمالي صادرات النفط العالمية. وتقدر احتياطياتها من الغاز الطبيعي بنحو (27٪) من إجمالي الاحتياطي العالمي. وتمكنت روسيا من دخول السوق السعودية من خلال عدد من شركاتها في التنقيب عن الغاز والاستثمار في النفط. وأهم هذه الشركات هي (لوك أويل) التي دخلت في شراكة مع شركة النفط الوطنية السعودية (أرامكو) وأقامت مشروعًا مشتركًا « لوكسار» لاستكشاف واستثمار حقول الغاز في الجزء الشمالي من صحراء الربع الخالي. بالإضافة إلى إنشاء خط أنابيب غاز وشبكة خطوط أنابيب للعاصمة الرياض بواسطة شركة (ستوري ترانس غاز) وشركات أخرى[1].

وكانت شركات النفط الروسية (مثل لوك أويل) نشطة في العراق ومصر، بينما تمثل شركة الغاز الروسية (غاز بروم) المورد الرئيس للغاز الطبيعي للسوق التركية.

كما وقعت الشركة اتفاقية مع إيران مؤخرًا لتطوير حقولها القريبة من الحدود العراقية بعد إنهاء القيود المفروضة على قطاع النفط في البلاد في يناير 2016. الاستثمارات الروسية السابقة هي جزء من حزمة الاستثمار التي تتراوح بين خمسة وثلاثين وأربعين مليار دولار من روسيا إلى إيران بحسب الرئيس الروسي بوتين. على ما يبدو، تسعى الشركات الروسية أيضًا إلى استغلال ثروة البحر المتوسط حيث استحوذت الشركة الروسية (Rosneft) على حصة (30٪) من الشركة الإيطالية (ENI) في المجال المصري (شروق) مقابل (1.125) مليار دولار في بالإضافة إلى خيار شراء حصة إضافية بنسبة (5٪) في المستقبل.

في ديسمبر 2016، وقعت روسيا وتركيا على مشروع (ترك ستريم)، والذي يتعلق

(1) سعد شاكر الشبلي، مرجع سابق، ص97-98.

بتمديد أنبوبين عبر قاع البحر الأسود من روسيا إلى تركيا بسعة إجمالية تصل إلى ثلاثين مليار متر مكعب من الغاز سنويًّا. هذا المشروع يمنح روسيا ميزة إستراتيجية للوصول إلى الأسواق الأوروبية بعيدًا عن الاعتماد على خطوط الأنابيب التي تتعرض للمخاطر الجيوسياسية عبر أوروبا[1].

من بين القطاعات البارزة الأخرى التي لفتت انتباه الشركات الروسية قطاع التعدين، خاصة في السودان، الذي يسعى للتعويض عن فقدان الموارد النفطية ببدائل أخرى مثل موارد الذهب. وقعت وزارة المعادن السودانية في أكتوبر 2016 مذكرة تفاهم مع شركة (روس جيولوجي) لاستكمال الخريطة الجيولوجية وتطوير قطاع التعدين بالبلاد. وهناك أيضًا عدد من الشركات الروسية التي تستكشف الذهب في الأراضي السودانية، وأبرزها شركة (التعدين السيبيري) والتي من المتوقع أن تصل طاقتها الاستخراجية إلى ثلاثة وخمسين طنًا سنويًّا من ولايتي البحر الأحمر ونهر النيل[2].

وليس لدى **الصين** خط سياسي أو إيديولوجي تطرحه في المنطقة فقد أصبحت تسعى إلى إقامة علاقات طيبة مع كل البلدان التي يمكنها الحصول منها على منفعة اقتصادية أو تقنية. بالرغم من أن لدى الصين أيضًا تخوفًا تجاه التطرف الإسلامي الذي أثار بعض الاضطرابات في مقاطعاتها الغربية لكنه لم يصل إلى درجة تجعلها تدعم عملًا عسكريًّا أو إجراءات مباشرة ضد أي تنظيم إرهابي بالمنطقة، فهي تقوم بالتركيز على النمو الاقتصادي وتفيد من دور الولايات المتحدة الأمريكية العالمي للحفاظ على التجارة العالمية والاستقرار[3].

فالصين لا تريد أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة المهيمنة ذات

(1) Do the Russian companies get new gains in the Middle East Ibid.
(2) Ibid.
(3) Kausch, Kristina. Report. Istituto Affari Internazionali (IAI), 2014. Accessed January 30, 2020. www.jstor.org/stable/resrep09788

القطب الواحد، ولا تستطيع أن تحل محل الولايات المتحدة الأمريكية، لكنها تسعى إلى أن تكون قوة اقتصادية عالمية. ولتحقيق هذا الهدف، لا تتدخل الصين في أية صراعات تعتبرها لا قيمة لها مقارنةً بهدفها الرئيس[1].

وقد أظهر الصينيون قدرتهم على الالتزام بهذا المسار، وكذلك تركيزهم في المرحلة الحالية على السيطرة الاقتصادية الهادئة، دون إثارة ضجة لا لزوم لها، والعمل على سحق خصومهم الاقتصاديين وتوسيع انتشار واكتساب مواقع اقتصادية مهمة، إما عن طريق قروض ضخمة (إغراق الدول بالديون)، أو شراء مباشر لتأمين مصادر الموارد الطبيعية والموانئ على طول خطوط النقل البحري[2].

جنبًا إلى جنب مع هذا المفهوم، تقوم الصين بتطوير مبادرتها (الحزام والطريق)، وهي محاولة لتوسيع وجودها الاقتصادي باستخدام قوتها الدبلوماسية وقوتها الناعمة الذكية، وتستثمر في العديد من الموانئ البحرية المهمة والمطارات، وبناء علاقات قوية جديدة مع أهم البلدان في جميع المناطق من آسيا إلى أوروبا عبر الشرق الأوسط وأفريقيا. وهنا يتضح كيف أن الصين تعتمد إستراتيجيتها على (قبول) الشعوب وقياداتها باستخدام القوة الاقتصادية، وليس على أساس الاستفزاز والإجبار باستخدام القوة العسكرية.

وفي الوقت الذي تعتمد فيه المقاربات الأمريكية بشكل أساسي على قيمها السياسية وقوتها العسكرية باستخدام المساعدات والعقوبات (العصا والجزرة)، تعتمد الإستراتيجية الصينية ومبادرتها الحزام والطريق على التعاون الاقتصادي،

(1) JAMES M. DORSEY, CHINA AND THE MIDDLE EAST: VENTURING INTO THE MAELSTROM, The RSIS Working Paper series NO. 296. 18 MARCH 2016. Pp.34- 35.

(2) Jonathan Fulton, Europe, the UN and China: Friends with Benefits: China's Partnership Diplomacy in the Gulf, in: Marc Lynch and Amaney Jamal(eds.), Shifting Global Politics and the Middle East….opcit., pp.33-53.

المصالح الوطنية مفضلة مقارنة بالقيم. وقد وقعت الصين مبادرة الحزام والطريق شراكة مع جامعة الدول العربية، كما بذلت الصين جهودًا كبيرة لبناء إستراتيجية منفصلة مع كل دولة عربية من بين الدول التي وقعت على المبادرة، وقد عملت الصين على إظهار المزيد من التعاون على المستوى الدولي بدلًا من التنافس[1].

كانت علاقات الصين مع دول المنطقة متواضعة نسبيًّا طوال معظم العصر الحديث. ومع ظهور الصين كقوة اقتصادية عالمية، فقد توسعت علاقاتها التجارية عبر المنطقة بشكل طبيعي. وتعتمد الصين بشدة على تأمين ما يمكنها من مصادر النفط والغاز حتى تضمن استمرار نموها الاقتصادي المستقبلي. ومن أجل ذلك، نجحت في بناء علاقات مع جميع منتجي النفط والغاز في المنطقة، مثل السعودية وإيران وقطر والسودان، واليمن لتأمين أكبر قدر ممكن من الطاقة. وترفض الصين إغلاق أي من هذه المصادر تنفيذا للمطالب الأمريكية وخير دليل على ذلك رفضها لتلك الأوامر المتعلقة بعزل إيران واحتوائها. كما إنها بنت علاقات متميزة مع إسرائيل في مجال التكنولوجيا العسكرية[2].

وفي عام 2015، أصبحت الصين رسميًّا أكبر مستورد عالمي للنفط الخام، وأصبحت المملكة العربية السعودية أكبر مورد للنفط في الصين، بينما أصبحت الصين في الوقت نفسه أكبر مشترٍ للنفط في إيران.

وعبر المنطقة بأسرها، أصبحت الصين أكبر مصدر للاستثمار الأجنبي بشكل عام، مع استثمارات وعقود بناء تزيد قيمتها عن 123 مليار دولار منذ عام 2013. ومع

(1) Sebastian Hornschild, China in the Middle East: not just about oil, European Union Institute for Security Studies (EUISS), July 2016.pp.12-15.

(2) Gordon Houlden and Noureddin M. Zaamout, A New Great Power Engages with the Middle East: China's Middle East Balancing Approach, China Institute, University of Alberta, January 2019. pp.17-19.

نمو التجارة والاستثمار، زادت الحكومة الصينية اهتمامها الإستراتيجي بالمنطقة بشكل كبير، سواء من خلال استثماراتها في البنية التحتية « الحزام والطريق» التي يتم الترويج لها بشكل كبير، ومن خلال زيادة أقل شهرة في الاشتباكات الدبلوماسية والعسكرية.

- التنافس في المجال العسكري

تمتلك **الولايات المتحدة الأمريكية** أكبر حصة في مبيعات الأسلحة إلى دول في الشرق الأوسط تصل إلى (27٪)، ثم آسيا بنسبة (19٪)، ودول الاتحاد الأوروبي (17٪). أكبر دول الشرق الأوسط في تلقي الأسلحة الأمريكية هي المملكة العربية السعودية، تليها الإمارات وإسرائيل ومصر وتركيا وبقية دول مجلس التعاون الخليجي[1]. وارتفعت هذه النسبة المئوية للمبيعات بعد التحولات في المنطقة العربية في بداية القرن الحادي والعشرين حيث تم استبعاد الدول العربية من معادلة التوازن الإقليمي مثل العراق[2]، وظهور منطقة إقليمية غير عربية، تضم دولًا مثل تركيا وإيران. دخلت المنطقة في حالة المنافسة الإقليمية. وقد دفع ذلك دول المنطقة إلى سباق تسلح لحماية أمنها القومي وتحقيق مصالحها الوطنية.

وخلقت الاتفاقية النووية الإيرانية مناخًا غير مستقر في المنطقة، وفي الوقت نفسه قدمت مكاسب جيوسياسية كبيرة للولايات المتحدة الأمريكية من خلال إبرام صفقات أسلحة ضخمة واتفاقيات أمنية مع دول الخليج العربي من أجل طمأنتهم

(1) عمار بهاء الدين، مستقبل المنافسة الروسية الأمريكية في الشرق الأوسط - دراسة في الأبعاد الاقتصادية والسياسية، بغداد: مكتبة السنهوري، 2016، ص135.

(2) عزت سعد السعد، واشنطن وموسكو، بين الاختلاف والتقارب، مجلة السياسة الدولية، العدد (203)، يناير 2016، ص104.

وضمان أمنهم في مواجهة إيران. وفي مايو2017 وقع العاهل السعودي (سلمان بن عبد العزيز) والرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) على اتفاقية الرؤية الإستراتيجية 2030 التي تضمنت صفقات شاملة تتجاوز قيمتها 400 مليار دولار منها صفقة دفاع بقيمة (110) مليار دولار تغطي خمس مجالات: أمن الحدود، ومكافحة الإرهاب، والأمن البحري والساحلي، وتحديث الدفاع الجوي والصاروخي، والقوات الجوية، وتحديث الأمن والاتصالات السيبرانية. يضاف إلى ذلك اتفاقية أخرى مع شركة (لوكهيد مارتن) للصناعات العسكرية الأمريكية بقيمة ستة مليار دولار لدعم برنامج تجميع 150 طائرة هليكوبتر من طراز بلاك هوك إس 70[1]. ومع ذلك، فإن تصاعد التوترات وتزايد الصراعات وكذلك حالة التنافس الإقليمي بين دول المنطقة هي الأسباب الرئيسة لزيادة الطلب على الأسلحة.

في المقابل، وتحديدًا بعد ثورات الربيع العربي، بدأت **روسيا** في تعزيز علاقاتها الثنائية مع عدد من دول المنطقة مثل تركيا وإيران ومصر وإسرائيل والسعودية والعراق. تسعى روسيا بنشاط إلى استخدام جميع الأدوات الدبلوماسية وغير الدبلوماسية، وخاصة صفقات الأسلحة مع الدول المحورية في الشرق الأوسط لتفعيل السياسة الروسية وتقديم موسكو كمنافس قوي للولايات المتحدة الأمريكية، حيث كانت تعتقد دول مجلس التعاون الخليجي ومصر أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت مترددة إلى حد كبير في التزاماتها السياسية والأمنية[2].

---

(1) سيف نصرت توفيق، مقاربات القوة الذكية الأمريكية كآلية للتغيير الدولي، الدوحة: المركز العربي للبحوث ودراسات السياسات، 2016، ص167-170.

(2) نورهان شيخ، السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد (203)، القاهرة، يناير 2016، ص116-117.

وفي عام 2012، وقع الكرملين صفقة أسلحة مع الحكومة العراقية بقيمة تصل لأربعة مليارات دولار. بعد هذه الصفقة، اعتبر العراق ثاني أكبر مشترٍ للأسلحة بعد الهند وفي مرتبة الصين بحسب ما نشرته شركة روستوك الروسية المتخصصة في صناعة الأسلحة. وتم تسليم الأسلحة إلى العراق في أكتوبر 2013. وأعلن بوتين أن العراق شريك مهم لروسيا في الشرق الأوسط، وأن روسيا مستعدة لمساعدة العراق في مجال التعاون العسكري التقني[1].

كما حاولت روسيا مزج سياسة مبيعات الأسلحة مع مصالحها في السياسة الخارجية، حيث بلغت عائدات مبيعات الأسلحة الروسية إلى سوريا (10٪) من الصادرات الروسية ومثلت أكبر عميل في منطقة الشرق الأوسط خاصة بعد شن الحرب على المنظمات الإرهابية لأن سوريا استوردت مجموعة من الطائرات المقاتلة (ميج 29) والطائرات لأغراض التدريب (TAC-130). وبلغت قيمة الصفقة ستة مليار دولار[2].

في السياق نفسه، استغلت إيران علاقاتها الجيوسياسية مع روسيا إلى أقصى الحدود خاصة بعد أن أصبحت قوة إقليمية في الشرق الأوسط[3]. وأعلن نائب رئيس الوزراء الروسي (دميتري روجوزين) في ديسمبر 2015 تسليم صواريخ روسية (S-300) إلى إيران. ووقفت روسيا أيضًا إلى جانب إيران في بناء مفاعل بوشهر وزودت طهران بقدرات التكنولوجيا النووية[4].

(1) Anna Yorshevkaya, Russia in the Middle East: Motives, Implications and Hopes, trans: Idrak Center (Idrak Center for Studies and Consultations, 2016), p. 33.

(2) Armament, Disarmament and International Security, (Beirut: Center for Arab Unity Studies), 2014, p. 310-320.

(3) عمار جفال، التغيير والاستمرارية في الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي، الجزائر: مركز البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، 2008، ص32.

(4) Dmitry Trnin, Russia Abandon the West, Althakafa Alalamia Journal, Issue. 198, Kuwait, (June 2008), p.27 et seq.

إن التوجه الروسي للمنطقة لم يتوقف عند إيران وسوريا بل تجاوز ذلك ليشمل السعودية، حيث التقى الأمير (محمد بن سلمان) بالرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) خلال منتدى العالم الاقتصادي في بطرسبورغ في يونيو 2015 وتم توقيع ست اتفاقيات بما في ذلك اتفاقية التعاون النووي التي تنص على تعاون روسيا في بناء ست عشرة محطة للطاقة النووية في السعودية، وكذلك اتفاقيات في مجال التعاون الفضائي وبيع الأسلحة الروسية.

وبالنظر **للصين**، نجد أن العلاقات العسكرية مع دول المنطقة في ازدياد، على الرغم من أنها ما تزال صغيرة مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا. وقد بدأت البحرية الصينية زيارة الموانئ في شبه الجزيرة العربية كجزء من المهمة الدولية لمكافحة القرصنة، وفي عام 2017، افتتحت أول قاعدة عسكرية خارجية لها في المنطقة في جيبوتي. وفي ديسمبر 2019[1]، بدأت الصين وروسيا وإيران مناورة عسكرية مشتركة لمدة أربعة أيام، والتي اتبعت نفسها بعد مناورات بحرية استمرت ثلاثة أسابيع بين الصين والمملكة العربية السعودية التي أجريت في نوفمبر 2019[2].

وليس من غير المألوف الآن العثور على متعاقدين أمنيين صينيين خاصين يعملون في المنطقة، حيث كانت قوات حفظ السلام الصينية تعمل في المنطقة منذ أكثر من عقد، وشهدت السنوات الأخيرة زيادة كبيرة في مبيعات الأسلحة الصينية لدول المنطقة، ولا سيما الطائرات المسلحة بدون طيار وأنظمة الصواريخ الباليستية.

---

(1) انطلاق مناورات ثلاثية لإيران وروسيا والصين في خليج عُمان وسط توتر مستمر بين طهران وواشنطن: https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2019/12/27/joint-naval-drills-china-russia-iran-oman-gulf

(2) China, Saudi Arabia Launch Joint Naval Exercise – Media https://www.usnews.com/news/world/articles/2019-11-19/china-saudi-arabia-launch-joint-naval-exercise-media

بالطبع، يمكن للصين أن تحقق مثل هذه المبيعات دون شروط ترتبط بنظام الحكم وحقوق الإنسان التي يفرضها الغرب عادة. كما تبيع الصين أيضًا التقنيات التجارية في المنطقة باستخدامات عسكرية مزدوجة واضحة، في قطاعات مثل الأمن السيبراني والطائرات غير المسلحة بدون طيار والبنية التحتية اللاسلكية والملاحة عبر الأقمار الصناعية والطاقة النووية. ولعل الأهم من ذلك، أنه في السنوات المقبلة، من المرجح أن تبدأ الصين أيضًا في تصدير الأنظمة القائمة على التكنولوجيا التي تشرف عليها للمساعدة في السيطرة على سكانها.

أما عن دعم الصين لإيران عسكريًّا، فخلال العقدين الماضيين، قدمت الصين الخبرة التقنية لإيران، على سبيل المثال، من خلال المساعدة في تطوير صاروخ كروز الأصلي من طهران لمكافحة السفن. توضح دراسة لمؤسسة «راند» عام 2012 بعنوان «الصين وإيران – علاقات اقتصادية وسياسية وعسكرية»: «يمكن رؤية التصميم والتكنولوجيا الصينية في العديد من سلاسل الصواريخ الإيرانية، من صواريخ أوغاب ونازيت قصيرة المدى إلى شهاب 3 بعيدة المدى»[1].

علاوة على ذلك، عرضت بكين المساعدة في البرنامج النووي الإيراني من خلال تدريب المهندسين النوويين الإيرانيين، وفي استكشاف وتعدين اليورانيوم. وبين عامي 2000 و2002، سلمت الصين أيضًا عددًا من قوارب صواريخ كاتاماران من طراز C-14، ولكن، كما تلحظ مذكرة إعلامية من مؤسسة جيمستاون، «انتهت علاقة الأسلحة بشكل أساسي بحلول عام 200»[2].

(1) China and Iran – Economic, Political and Military Relations, 2012: https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/occasional_papers/2012/RAND_OP351.pdf

(2) China, Iran to Deepen Military Ties: The Diplomat, 14 December 2017: https://thediplomat.com/2017/12/china-iran-to-deepen-military-ties/

واستنادًا لتقرير وكالة الاستخبارات الوطنية للكونغرس الأمريكي لعام 2012، «إن الشركات الصينية، وخاصة القطاع الخاص الصيني، وكذلك شخصيات صينية سهلت مهمة بيع صواريخ صينية لإيران. وفي الشأن ذاته، أدرجت وزارة الخزانة الأمريكية بتاريخ 2014/4/29 ثمانِ شركات صينية، وذلك بسبب مساعدة هذه الشركات لتطوير منظومة الصواريخ البالستية الإيرانية، وكذلك تعاون هذه الشركات مع إيران في سبيل الالتفاف على العقوبات، وحظر النفط الإيراني»[1].

وأجرت الصين وإيران مناورة بحرية شملت مدمرتين من جيش التحرير الشعبي وسفينة حربية تابعة لإيران في الجزء الشرقي من مضيق هرمز وبحر عمان. وفي عام 2014، وللمرة الأولى على الإطلاق، أجرى الطرفان تدريبات بحرية مشتركة في الخليج العربي[2]. وفي الأسبوع الثالث من شهر نوفمبر 2016، اختتم وزير الدفاع الصيني «تشانغ وان تشيوان» زيارةً لطهران دامت ثلاثة أيام، وذلك ضمن سلسلةٍ من التبادلات العسكرية الثنائية رفيعة المستوى التي جرت على مدى عامين سابقين. وسابقًا، وخلال زيارة قام بها الرئيس الصيني شي جين بينغ، كان البلدان قد وقّعا اتفاقية للتعاون الإستراتيجي بينهما أمدها خمسة وعشرين عامًا تضمنت دعوةً لتوثيق الروابط الدفاعية والاستخباراتية بين البلدين. وقد وقع تشانغ ونظيره الإيراني، وزير الدفاع الإيراني حسين دهقان، اتفاقية تعاون عسكري تنطوي على تبادلات عسكرية بين الجيشين، تدريب مشترك على مكافحة الإرهاب، بالإضافة إلى تدريبات عسكرية مشتركة[3].

---

(1) مستقبل الشرق للدراسات والبحوث، العلاقة الصينية - الإيرانية: علاقة إستراتيجية أم علاقة مصلحية؟، 23 أكتوبر 2014.

(2) الجزيرة، مناورات بحرية بين الصين وإيران بمضيق هرمز، 18 يونيو 2017.

(3) إيران والصين تعززان روابطهما العسكرية، معهد واشنطن، 22 نوفمبر 2016:
https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/iran-and-china-are-strengthening-their-military-ties

- **التنافس في مجال البيئة المعلوماتية**:

تظهر الأنشطة **الأمريكية** في مجال البيئة المعلوماتية، على الصعيد العالمي في الأساس، معتمدة على قدراتها المعلوماتية التكنولوجية الهائلة في مجال الفضاء والمجال السيبراني، فضلًا عن أدوات القوة الناعمة التي لديها مثل هوليوود وكذا قنواتها الفضائية الشهيرة والمنتشرة في مختلف الأقاليم حول العالم، وجميعها باللغة الإنجليزية، بصفتها اللغة الأكثر انتشارًا حول العالم.

في المقابل، تظهر أنشطة البيئة المعلوماتية **الروسية** متعددة الأوجه والوسائل في الشرق الأوسط وبمناطق أخرى في جميع أنحاء العالم، حيث تستخدم روسيا في هذا المجال قدرات البيئة المعلوماتية المتاحة كافة، كالوسائل السيبرانية ووسائل العمليات النفسية وحرب المعلومات والإعلام مستخدمة الدعاية والشائعات والأخبار الزائفة، من خلال وكالتيها الرئيستين «روسيا اليوم» و«سبوتنيك».

وفي مقال نُشر في 13 سبتمبر 2017 بمجلة نيويورك تايمز الأمريكية، أشار «جيم روتنبرج» إلى أن بوتين والذي وقع، بعد نحو عام من انتخابه رئيسًا لروسيا، على مرسوم يجمع بين «ريا نوفوستي» و«صوت روسيا»، خدمة البث التي كانت تسمى سابقًا «راديو موسكو»، تحت إشراف «ديمتري كيسليوف» الإعلامي التليفزيوني الحكومي الأكثر شهرة في روسيا، والمعروف بولعه بنظريات المؤامرة، في ذلك الوقت، كان بوتين يفكر أيضًا في إستراتيجية معلوماتية بطرق جديدة. الأمر الذي تزامن مع ما قام بنشره في أوائل عام 2013، الجنرال «فاليري جيراسيموف» رئيس أركان القوات المسلحة الروسية، مقالًا في مجلة عسكرية روسية تسمى (VPK)، حيث لحظ «جيراسيموف» أن تويتر ووسائل التواصل الاجتماعي الأخرى يساعد في إشعال الربيع العربي. وكتب قائلًا: «سيكون من الأسهل على الإطلاق أن نقول إن أحداث الربيع

العربي ليست حربًا، وبالتالي لا توجد دروس علينا أن نتعلمها كعسكريين. ولكن ربما يكون العكس هو الصحيح. وكانت هناك وسائل جديدة يمكن من خلالها شن حرب سياسية واقتصادية وإعلامية، ويمكن تطبيقها بمشاركة هؤلاء المحتجين، فقد غيرت العقيدة العسكرية الروسية تعريفها للصراع العسكري الحديث ليكون: استخدام معقد للقوة العسكرية، ووسائل سياسية واقتصادية وإعلامية وغيرها من الوسائل ذات الطابع غير العسكري»[1].

من هذا المنطلق، فإن إستراتيجية بوتين لمنافسة الولايات المتحدة الأمريكية صُممت على مبدأ استغلال الفوضى في مواجهة الإستراتيجية الأمريكية والمبنية على استغلال الأخطاء الأمريكية والثغرات ونقاط الضعف الناتجة عنها، ومنها تشويه سمعة الولايات المتحدة الأمريكية والغرب عمومًا سياسيًّا وعسكريًّا بالأخص، في محاولة لإضعاف نفوذها، بل وانتزاع النفوذ منها، حيث قد تكون المناطق التي تسودها الفوضى أفضل ساحة معركة لبوتين أمام أولئك الذين يفكرون بطريقة منظمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية. ويعتقد بعض المراقبين أن بوتين هو مَن وراء وثائق (ويكيليكس) في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. وقد استخدم بوتين بعض الأدوات غير المتوقعة من خلال أجهزة مخابراته بالتعاون مع بعض القوى الإقليمية والفاعلة التي في خصومة مع الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا في استغلال الفوضى الكائنة أو إحداث نوع من فوضى إن أمكنه ذلك، مستهدفًا المصالح الغربية مع حلفائها بالمنطقة خاصة دول الخليج العربي.

أما **الصين**، فقد ركزت قدراتها المعلوماتية في المنطقة في وسائل وأدوات القوة الناعمة المرئية والمسموعة والمقروءة، حيث تمكنت من الانتشار عالميًّا وإقليميًّا داخل

(1) The New York Times, RT, Sputnik and Russia's New Theory of War, by: Jim Rutenberg: https://www.nytimes.com/2017/09/13/magazine/rt-sputnik-and-russias-new-theory-of-war.html?smid=tw-nytimes&smtyp=cur

المنطقة العربية من خلال وكالات الأنباء والقنوات الفضائية الصينية الناطقة بعدة لغات منها اللغة العربية، مثل سي سي تي في، وسي جي تي إن، وغيرهما من وسائل مرئية ومقروءة، في محاولة لنقل الصورة الصينية الحقيقية التي يجب أن يراها الشعوب العربية وليس تلك التي تنقلها وسائل الإعلام الغربية، وطبقًا للرؤية الصينية.

تؤمن شعوب الشرق الأوسط بأن الوجود الآسيوي في المنطقة خاصة الصين واليابان وكوريا أفضل بكثير ومقبول من النظير الغربي الساعي دائمًا للهيمنة والنفوذ خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، لأنهم يرون أن إعطاءهم لقواتهم العسكرية والسياسية أولوية في التعامل مع القضايا، وممارسة الضغط مع العقوبات الاقتصادية والعسكرية لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية[1].

على النقيض من ذلك، تقدم الصين إمكاناتها الاقتصادية لتعزيز العلاقات السياسية مع الدول الصديقة دون التلميح إلى استخدام القوة العسكرية أو الضغوط السياسية والاقتصادية. لذلك، تتمتع الصين بقبول اقتصادي وسياسي وعسكري كبير بين دول المنطقة؛ لذا ترى معظم الشعوب العربية أن الصين قادرة على جذب الشراكات والتحالفات الدولية؛ خاصة بإصرارها على تطوير مجتمعات الدول الشريكة دون تدخل في شؤونها الداخلية أو عدم احترام حدود وخصوصيات الدول الأخرى[2]. كما يُنظر إلى روسيا بشكل أفضل من قبل شعوب الشرق الأوسط.

❋

(1) Abbās Varij Kāzemi & Xiangming Chen, China and the Middle East: More Than Oil, Special Focu, The European Financial Review February - March 2014. www.europeanfinancialreview.com pp.8-12.

(2) CHINA AND THE CHALLENGES IN GREATER MIDDLE EAST, Conference report: Organized by DIIS. Danish Institute for International Studies and University of Copenhagen on 10 November 2015, DIIS. Danish Institute for International Studies, Copenhagen, 2016, www.diis.dk pp.15-18.

المبحث الثاني

قضايا التعاون في إستراتيجيات القوىٰ الكبرىٰ تجاه المنطقة العربية

يتبلور التوجه الأمريكي نحو القوىٰ العظمي التقليدية (الصين وروسيا) من خلال المزج بين احتواء تلك الأنظمة والتعاون معها، وهذا الجانب المصلحي في العلاقات يجب ألا ينفصل عن الجانب القِيَمي في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه هاتين الدولتين ودفعهما إلىٰ الديمقراطية والحريات بمعني آخر تتسم السياسة الأمريكية تجاه تلك الدول بالمزاوجة بين المصلحة والمبادئ والقيم الأمريكية وهو ما يبرر تبنيها لمفهوم الواقعية الأمريكية المتفردة.

وقد دفع الاختلاف مع الولايات المتحدة الأمريكية كلا من روسيا والصين لتعميق تعاونهما في المجالات الاقتصادية والعسكرية، ومع ذلك فإن العلاقة بين موسكو وبكين ما تزال تعاني من عدم الثقة، كما أن تباطؤ معدل النمو في الصين نتج عنه تراجع الطلب علىٰ واردات النفط والغاز الروسية، وأدىٰ انخفاض أسعار الطاقة العالمية إلىٰ تأخير بعض المشروعات المشتركة بين البلدين وانخفض حجم إجمالي التبادل التجاري بنسبة الثُلث تقريبًا في عام (2015م)، وانخفضت الاستثمارات بنسبة الخُمس.

ورغم الاختلافات بين الدول الثلاث في المصالح والمبادئ، وفي ظل تعدد المشكلات والقضايا العالمية كانتشار أسلحة الدمار الشامل والإرهاب والاحتباس الحراري... إلخ، إلا أن التوجه الأمريكي يجب أن يتركز حول البحث عن مناطق التعاون والمصالح الإستراتيجية مع القوتين الصينية والروسية، ولذلك فإن العلاقات الأمريكية مع تلك القوىٰ العظمىٰ التقليدية (الصين - روسيا) تحميها المصالح أكثر من القِيَم، ومن ثَمَّ فإن التوجه العام لإدارة أوباما كان ينبع من تغيير الفكر، فإدارة أوباما لم تتخذ مواقف انفرادية في القضايا الدولية الكبرىٰ وهي تبدو علىٰ عكس

إدارة ترامب، حيث يغلب عليها سمة التعددية في الآراء والسعي نحو بنية للتشاور العالمي والتجسيد العملي لهذا التوجه الأمريكي من خلال وقف برنامج الدرع الصاروخية مما يمهد لحوار إستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا من أجل خلق منظومة من القوىٰ العالمية الكبرىٰ تقودها الولايات المتحدة الأمريكية لحل المشكلات العالمية.

ويمكن تبديد المخاوف الأمريكية من صعود تلك القوىٰ الدولية بإدماجها في المنظومة الدولية، والذي يفرض عليها مسؤوليات والتزامات تحد من تأثيرها في المستقبل، حيث إن الانخراط في المؤسسات الدولية السياسية والاقتصادية سوف يدفعها إلىٰ إحداث تغييرات جوهرية في سياساتها الداخلية والخارجية للتوافق مع المتجمع الدولي، والذي يؤدي في النهاية إلىٰ تبنيها للقيم والمبادئ الديمقراطية من حرية وديمقراطية واقتصاد حر، فالانفتاح الاقتصادي دوليا - علىٰ سبيل المثال سيتبعه انفتاح سياسي داخلي بتلك الدول، ومن ثم يجب عدم عزل تلك القوىٰ لأن سياسة العزل تجعل هذه القوىٰ تسعي إلىٰ تهديد أمن واستقرار النظام الدولي، وبالتالي تهديد المصلحة القومية الأمريكية[1].

إن النجاح الأمريكي لا يقتصر علىٰ التعاون مع القوتين التقليديتين واحتوائهما ولكنه يمتد إلىٰ عدد من القوىٰ الصاعدة مثل الهند والبرازيل والمكسيك والدول كافة التي تشاركها قيمها ومبادئها علىٰ أساس العمل معًا من أجل القضاء علىٰ الإرهاب، وحماية حقوق الإنسان، ومساندة، الديمقراطيات، والتعاون لمواجهة التحديدات العالمية.

---

(1) كوندوليزا رايس وزير الخارجية الأمريكية السابق، إعادة التفكير في المصلحة القومية الواقعية الأمريكية، مجلة شؤون خارجية، عددي يوليو، أغسطس 2008، نقلًا عن موقع تقرير واشنطن الإخباري، عدد (245) مارس 2010.

وقد صدر عن معهد «راند»، وهو أحد أهم مراكز التفكير في الولايات المتحدة الأمريكية وأكثرها قربًا من مؤسسات الدولة الأمريكية، تقريرٌ عن السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، يحمل عنوان: «إعادة تصور إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط: الشراكات المستدامة والاستثمارات الإستراتيجية»، أشار فيه بالتنافس بين القوىٰ الكبرىٰ في الشرق الأوسط، حيث طرح التقرير أيضًا فكرة غير تقليدية، فبالرغم من الإشارة إلىٰ أن المصالح الروسية في الشرق الأوسط تميل نحو الأمن ومبيعات الأسلحة والسعي لإعادة بناء مكانتها كقوة عظمىٰ، وتعطي الصين الأولوية للتبادل الاقتصادي والاستثمار. ويرىٰ التقرير أن العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وهاتين الدولتين بها مجال للتعاون وليس التنافس فقط، حيث تشترك كل من الصين وروسيا في المصالح مع الولايات المتحدة الأمريكية في مجال منع الانتشار النووي، وتؤيدان الاتفاقية النووية الإيرانية. كما أن الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، بصفتهما منتجين رئيسين للطاقة، لديهما مصلحة في استقرار الأسعار التي تمكن من الاستثمارات طويلة الأجل، كما تهتم الصين بالهدوء الإقليمي وأسعار الطاقة المستقرة. ووجود منطقة أقل تطرفًا وعنفًا، وأكثر ازدهارًا، ستفيد القوىٰ العالمية الثلاث جميعها[1].

ويتبنىٰ التقرير فكرة استمرار الاهتمام الأمريكي بالمنطقة، وهي مسألة يدعو لها أيضًا الكثير من أصدقاء وحلفاء الولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة. أما الدعوة إلىٰ تبني شراكات في المجالات التنموية مع دول المنطقة، فتطبيقها قد يؤدىٰ إلىٰ تقليص المساعدات العسكرية وصفقات السلاح، ولكنها تفتح آفاقًا في مجالات التعاون المرتبطة بالتنمية الاقتصادية وتطوير الخدمات وتنمية الموارد البشرية. وأخيرًا فإن النظرة إلىٰ العلاقات بين القوىٰ الكبرىٰ في الشرق الأوسط علىٰ أنها تتضمن جوانب

(1) محمد كمال، جريدة الأهرام، الأربعاء 7 أبريل 2021، العدد (49071).

تعاونية وليس تنافسية فقط، يفتح الباب أيضًا لتدعيم علاقات دول المنطقة بالقوىٰ الكبرىٰ الثلاث في العديد من المجالات، ودون أن يؤثر ذلك علىٰ العلاقة مع أحدهما[1].

وفي سياق متصل كشف أمين مجلس الأمن الروسي «نيكولاي باتروشيف»، عن مجالات التعاون المحتملة بين موسكو وواشنطن في مجال الأمن، وقال باتروشيف، في بيان أوردته وكالة الأنباء الروسية «سبوتنيك»: «إن هناك إمكانية للعمل المشترك في قضايا مثل مكافحة الإرهاب والتطرف الدوليين، والجريمة المنظمة وغيرهما من التحديات والتهديدات، وكذلك في عدد من الموضوعات الإقليمية، بما في ذلك سوريا، والتسوية في الشرق الأوسط، والاتفاق النووي»[2].

وأشار أمين مجلس الأمن الروسي بأن العلاقات المستقبلية بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية لن تكون سهلة قائلًا: «ستواجه تحديات خطيرة، تتطلب من أمريكا الدفاع عن مصالحها». وفي السياق ذاته، شدد نائب رئيس مجلس الفيدرالية الروسي «قسطنطين كوساتشيوف» علىٰ أن العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية في أدنىٰ مستوياتها في التاريخ الحديث.

وفي وقت سابق أعلن مستشار الرئيس الأمريكي للأمن القومي «جيك ساليفان»، عن استعداد الولايات المتحدة الأمريكية، علىٰ الرغم من الخلافات القائمة، العمل مع روسيا في القضايا الرئيسة، بما في ذلك في الأجندة النووية[3].

وفي استعراض لمحاور ومجالات التعاون بين القوىٰ الكبرىٰ (الولايات المتحدة

---

(1) محمد كمال، المرجع السابق.

(2) باتروشيف يكشف مجالات التعاون المحتملة بين موسكو وواشنطن، سيوتنيك بالعربي 2020/4/7، علىٰ الرابط: https://arabic.sputniknews.com/russia/202104071048610362

(3) المرجع السابق.

الأمريكية - روسيا الاتحادية - جمهورية الصين الشعبية) في إستراتيجيتهم تجاه المنطقة العربية، تم تحديد المحاور والقضايا الخمس الآتية:

- مجال مكافحة الإرهاب.
- استقرار أسعار النفط العالمية.
- قضية السلام في الشرق الأوسط.
- إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل والنووية في الشرق الأوسط.
- التحالف الإستراتيجي الصيني/الروسي.

أولًا- في مجال مكافحة الإرهاب:

يعد مجال مكافحة الإرهاب من أبرز القضايا التي توافقت عليها الثلاث القوى الكبرى بما يتفق مع أهدافها ومصالحها بالمنطقة، في ضوء ما يلي:

1- الولايات المتحدة الأمريكية: تسعى للحفاظ على الاستقرار في الشرق الأوسط لتحقيق مصالحها الإستراتيجية في المنطقة حتى لو تم التعامل مع الأنظمة السلطوية بها أي تغليب الواقعية على المثالية وترجيح المصالح على القيم، ودعم الديمقراطية والإصلاح (التي تتخذها الولايات المتحدة الأمريكية ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية لدول الشرق الأوسط والعمل على تفكيكها). أما مجال الإصلاحات السياسية فكان محدودًا ويظهر ذلك في علاقتها بالأنظمة الحاكمة بالمنطقة، وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر، والتي أصبحت مواجهة الإرهاب إحدى اهتمامات الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وعليها أن تتعامل مع شركائها الإقليميين لتجفيف منابعه.

وبعد قيام الثورات العربية وضعف سيطرة العديد من الدول على أراضيها مما ساعد على تصاعد خطر الإرهاب قامت الإدارة الأمريكية ببناء تحالفات إستراتيجية

مع بعض دول المنطقة لاحتواء خطر التنظيمات الإرهابية المتصاعدة مثل تنظيم داعش «التي قد ساهمت في صناعتها لتفكيك سوريا والوطن العربي»، وجبهة النصرة وتنظيم القاعدة، ولذلك سوف تستمر في التعاون مع دول المنطقة لمجابهة خطر الإرهاب.

وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيق إستراتجيتها في المنطقة من خلال مكافحة الإرهاب والفكر المتطرف وفرض العقوبات وممارسة الضغوط على الأطراف الداعمة لجماعات الإرهاب، وزيادة مساحة التعاون الأمني والمخابراتي والمعلوماتي فيما يتعلق بمقاومة الإرهاب مع دول المنطقة.

وقد تبنت الولايات المتحدة الأمريكية في سبيل تحقيق هدفها في مكافحة الإرهاب عددًا من قرارات مجلس الأمن الدولي، وذلك بقصد تشديد العقوبات الدولية وجعلها أكثر صرامة وإيقاف تدفق المقاتلين الأجانب والأموال لتنظيم داعش وجبهة النصرة التي تنشط في سوريا بوصفها فرعًا من تنظيم القاعدة، بعد إعدام الصحفي الأمريكي جيمس فولي عام 2014، وظهور الإدارة الأمريكية عاجزة عن إنقاذ أحد رعاياها من القتل على يد تنظيم داعش[1].

وعقدت الإدارة الأميركية في فبراير2015 قمة عالمية لمواجهة التطرف استهدفت دعوة زعماء محليين ودوليين لمناقشة سبل مواجهة الأيديولوجيات المتطرفة والقائمة على الكراهية التي تؤدي إلى نشر التطرّف وتعبئة المتطرفين إلى الممارسات العنيفة[2].

ومن بين أهم الأسباب التي دعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى مكافحة الإرهاب والتطرف الديني أن عناصر داعش تتكون من أكثر 90 دولة، ومن ثم يحتمل ارتباط أفراد التنظيم في البلدان التي قدموا منها بعناصر أخرى لديهم استعداد لتنفيذ

(1) Gregory Cause, "ISIS and the New Middle East Cold War", Brookings, 25 August 2014, at: http://www.brookings.edu/blogs/markaz/posts/2014/08/25-isis-new-middle-east-cold-war

(2) housesummit countering violent extremism, at: https://wwwwhitehouse.gov/the-press-office/2015/02/18/fact-sheet-white

هجمات ضد الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان أخرى بعد تلقي الأوامر بذلك من خلال شبكات التواصل الاجتماعي[1].

وهناك من انتقد السياسة الأمريكية في محاربة داعش، والتي تقوم على المواجهة العسكرية فقط، واستند هذا الجانب من النقد إلى كون داعش ليست فقط جماعة إرهابية، ولكنها مشروع دولة، وهو ما يفرض على الولايات المتحدة الأمريكية تبني سياسة أخرى أكثر صرامة، وهي سياسة الاحتواء الهجومي، والتي فيها يتوازى الجهد العسكري مع جهد سياسي واقتصادي لعزل داعش وتقويض مواردها الاقتصادية، والتي ترتكز بصورة أساسية على بيع النفط الذي تحصل عليه من المناطق التي تسيطر عليها[2].

2- روسيا الاتحادية: أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عن ارتياح موسكو لمستوى تعاونها مع واشنطن في مجال مكافحة الإرهاب. وفي تصريحات إعلاميه لبوتين أشار خلالها إلى أن المعلومات المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية أسهمت مرارًا في إحباط هجمات إرهابية في روسيا وسبق له أن شكر نظيره الأمريكي، دونالد ترامب، على هذه المساعدة. وتابع بوتين: «ونحن من جانبنا نسعى لأن نسدد ما علينا مقابل ذلك، فلدينا اتفاق مع الرئيس الأمريكي بهذا الشأن». وأعرب الرئيس الروسي عن تمنيه بأن يكون التعاون بين البلدين في هذا المجال أفضل مما هو عليه الآن، لكن مستواه «جيد بشكل عام»[3].

وقد أوضحت التطورات التي أعقبت ظهور تنظيم «داعش» وإعلان «الدولة

---

(1) حارث حسين، السياسات الأمريكية تجاه تنظيم داعش، سياسات عربية، العدد (16)، الدوحة، سبتمبر 2015، ص33.

(2) NDREAS KRIEG, "Externalizing the burden of war the Obama Doctrine and US foreign policy in the Middle East", International Affairs, marsh 2016, p, 97-113.

(3) الموقع الإلكتروني لروسيا البوم، على الرابط: https://arabic.rt.com/russia/1167120

الإسلامية» ارتباط الأمن القومي الروسي بأمن واستقرار المنطقة، وأن مكافحة روسيا للإرهاب يتعين أن تبدأ من المناطق الحاضنة له في المنطقة، لا سيما سوريا، فقد أزعج روسيا كثيرًا تزايد أعداد المنضمين إلى صفوف داعش من روسيا ودول آسيا الوسطى المجاورة لها، حيث أشار الرئيس بوتين إلى وجود 4000 إرهابي من روسيا وحدها في صفوف الإرهابيين في سوريا، وما بين (4500-5000) إرهابي من الجوار الروسي، خاصة دول آسيا الوسطى، وأكد أن ذلك يمثل تهديدا حقيقيًّا لروسيا، حيث إنهم يحاولون العودة إلى روسيا، وبعضهم عاد بالفعل[1]. ومن ثم، فإن خطر «داعش» لا يهدد سوريا والمنطقة فحسب، ولكن روسيا أيضًا، خاصة أن التنظيم أعلن روسيا عدوًا له، وأعلن الجهاد ضدها، وهدد باحتلال الكرملين.

وقد رصدت الأجهزة الأمنية الروسية تزايدا ملحوظًا في مراكز تجنيد الشباب والأماكن التي يجرى فيها تجنيد مواطنين روس وأجانب للمشاركة في العمليات الإرهابية تحت دعوى «الجهاد»، وأشار أمين عام منظمة الأمن إلى النمو المتزايد في عدد مواقع الإنترنت ذات التوجه المتطرف، خاصة في منطقة آسيا الوسطى، موضحا أن أجهزة المنظمة رصدت 57 ألف موقع إنترنت تعمل على تجنيد مقاتلين للمنظمات المتطرفة، منها تنظيم «داعش»، وأنها قامت بحجب أكثر من 50 ألفا منها، هذا إلى جانب الأعداد الكبيرة من عناصر «داعش» التي تتدفق وتستقر في الأراضي الأفغانية القريبة من روسيا وفضائها الأمني.

إن التخوف الروسي من أحداث الربيع العربي وما نجم عنها من انتشار للإسلام السياسي العابر للحدود هو ما جعلها مهتمة كثيرًا بمنطقة الشرق الأوسط خوفًا من وصول الأمر إلى المجال الأوراسي، ومنذ البداية حاولت روسيا الاحتفاظ بتعريف خاص بها لمفهوم الإرهاب والذي اختلفت في تعريفه مع الجانب الغربي حيث ترى

(1) نورهان الشيخ، الإستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط.. حدود وملامح التغيير، مرجع سبق ذكره، ص95.

روسيا أعمال المقاومة الفلسطينية حقًا مشروعًا يراها الغرب وإسرائيل بشكل خاص إرهابًا يجب القضاء عليه، إلا أن الجميع لم يختلف بشأن وصف تنظيم داعش بالإرهابي وهذا ما دفعها نحو اتخاذ إجراءات فاعلة ضد التنظيم على أرض سوريا ودعمتها بالتعاون مع النظام السوري لنصرته على ذلك التنظيم، وفي مقابل الخلاف بين الروس والغرب على تعريف الإرهاب إلا أن روسيا والعرب يتفقون تمامًا بشأن مكافحة الإرهاب والتطرف الديني[1]، ومن المعروف أن روسيا قدمت دعمًا كبيرًا لقوات التحالف الدولي، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، في حربها ضد طالبان والقاعدة في أفغانستان، بعد هجمات 11 سبتمبر 2001، خاصة أن استقرار أفغانستان يعد بمنزلة مصلحة مؤكدة لروسيا.

ويعتبر انخراط روسيا في الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب، فرصة لدعم نفوذها في المنطقة الذي كان تقلص كثيرًا بفعل ثورات الربيع العربي، وأنه في ضوء عزلة روسيا بسبب النزاع في أوكرانيا، وقد تسهم مشاركتها في الحملة المشتركة ضد التطرف في تغيير هذا الموقف، لا سيما استضافة جلسات حوار المعارضة السورية في موسكو، ولو جزئيًّا. وروسيا شأنها في ذلك شأن الولايات المتحدة الأمريكية والغرب عموما تستخدم قضية مكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط استخدام ا سياسيا في الإطار الأوسع الخاص بالعلاقات المتوترة بين الجانبين، منذ اندلاع الأزمة الأوكرانية في فبراير 2014، أخيرًا، فإن انخراط روسيا في مكافحة الإرهاب يستهدف تعزيز سمعتها في المنطقة، وتوجيه رسالة للعالم بأنها شريك فاعل في حل المشكلات الدولية.

الصين: تؤكد معارضتها لجميع أشكال الإرهاب، والمعايير المزدوجة في مكافحة الإرهاب التي تعتمد على الأغراض السياسية وربط الإرهاب بأديان وقوميات معينة،

(1) أحمد محمد متولي مسلم، «تأثير الصعود الروسي على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط – دراسة حالة الأزمة السورية»، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2015م، ص79-81.

مع تصريحات لوزير الأمن العام الصيني «منغ جيان تشو» أكد فيها تصورات دولته لظاهرة الإرهاب بأن عمليات مكافحة الإرهاب ينبغي أن تكون متماشية مع ميثاق الأمم المتحدة الأمريكية والقانون الدولي، وأنه يجب على المجتمع الدولي أن يؤسس نظامًا دوليًّا جديدًا عادلًا ورشيدًا وأن يعمل على بناء مجتمع عادل ومنصف، مشيرًا لجهود الصين في مكافحة الإرهاب وتعاونها في ذلك مع الدول الأخرى، قائلًا إنها انضمت إلى 12 اتفاقية دولية لمكافحة الإرهاب، وشاركت بنشاط في مكافحة الإرهاب عالميًّا، وطرح منغ أربعة اقتراحات لتنمية التعاون الدولي في المجال الأمني هي: تقوية المفهوم الأمني المشترك، وتبادل المعلومات والخبرات في مكافحة الإرهاب، ومضاعفة التعاون في تدريب الأفراد؛ ودعم التعاون الأمني الدولي في الأحداث الكبرى؛ ودفع الحوار والتشاور حول هذه القضية وبناء نظام للتعاون العالمي في أمن المعلومات يعزز من المواجهة المشتركة لكافة أشكال الإرهاب والتعاون في الأزمات الناتجة عن الكراهية العرقية والصراعات الدينية والعنصرية.

وفي هذا الإطار أصدرت الصين لأول مرة قانون لمكافحة الإرهاب في ديسمبر 2015 يُجيز إرسال قوات صينية إلى خارج البلاد لمكافحة الإرهاب بعد موافقة اللجنة العسكرية المركزية، مع ضرورة موافقة الدول المعنية على استقبال هؤلاء الأفراد قبل إرسالهم والقانون في حد ذاته يعتبر نقطة تحول مهمة في الدور الخارجي للصين، وفتح المجال واسعًا أمام اضطلاع الصين بدور أكبر في هذا المجال، فضلًا عن مشاركتها بعدد من الوحدات البحرية ضمن قوات التحالف المعنية بمكافحة أعمال القرصنة البحرية أمام الشواطئ الصومالية لحماية سفنها.

ورغم الإنجاز الذي تحقق في مواجهة الإرهاب في سوريا والعراق وليبيا بعد دحر داعش، وهزيمة التنظيم في سوريا، واستعادة الجيش السوري نحو (90٪) من الأراضي السورية التي كانت تحت سيطرة داعش، إلى جانب سيطرة الجيش الوطني الليبي على معظم الأراضي الليبية في شرق وجنوب البلاد، فإنه من المبكر الحديث عن هزيمة

كاملة أو نهاية لداعش والإرهاب في المنطقة. وهناك تباين واضح بين مواقف بعض الدول في مجال مكافحة الإرهاب الذي يمثل تهديدًا مباشرًا للأمن القومي العربي والمنطقة بأسرها.

ثانيًا- استقرار أسعار النفط العالمية:

وهو هدف إستراتيجي توافقت عليه القوى الثلاثة كونه من أهم محددات إستراتيجيتهم تجاه المنطقة العربية، ويتضح فيما يلي:

1- الولايات المتحدة الأمريكية: يعد البعد النفطي أحد المحاور المركزية للسياسة الأمريكية، فالولايات المتحدة الأمريكية تسعى لأن تكون أهم اللاعبين في المناطق النفطية مثل منطقة الخليج العربي في الشرق الأوسط ومنطقة أوراسيا على سبيل المثال، ويعد اللوبي النفطي الأمريكي من أقوي جماعات الضغط التي تمارس دورًا مؤثرًا في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية.، ومن ثم يشكل النفط العربي أحد أهم المحاور الاقتصادية للإستراتيجية الأمريكية باعتباره سلعة إستراتيجية تؤثر على المصالح والأمن الاقتصادي الأمريكي. وفي هذا السياق ترى الإدارة الأمريكية ضرورة إعادة ترتيب وهيكلة المناطق المختلفة من العالم على قاعدة «تدفق النفط والغاز»[1]، وعلى الرغم من كون الولايات المتحدة الأمريكية أكبر منتج للنفط الخام في العالم بإجمالي 17 مليون برميل بنسبة 18٪ من الإنتاج العالمي، وأكبر مستهلك له، إلا إنها تأتي ثانيًا من حيث أكثر الدول استيرادًا بعد الصين - كما سبق ذكره - بمتوسط يومي 6.5 ملايين برميل يوميًّا في 2020، بينما بلغت وارداتها في يوليو 2020 نحو (5.77) ملايين برميل يوميًّا[2].

(1) عمرو كمال حمودة، النفط في السياسة الخارجية الأمريكية، السياسة الدولية، الأهرام، القاهرة، العدد (164)، أبريل 2006، ص50.

(2) قائمة أكبر 5 مستوردين للنفط الخام، قناة العين الإخبارية، يوم 2020/9/30، على الرابط:
https://al-ain.com/article/during-2020

2- روسيا الاتحادية: يعد النفط من أهم مصادر الدخل الروسي، وتمثل عوائد صادرات النفط والغاز أكثر من 55٪ من إيرادات الموازنة الروسية. ومن ثَمَّ، فإن قطاع الطاقة قطاع قائد لعلاقات روسيا الخارجية، وهو أشبه بالبوصلة التي توجه السياسة الروسية، وتحكم حركتها، وذلك بالنظر لكونه يعد دعامة أساسية للأمن القومي الروسي بمفهومه الشامل، والعمود الفقري للاقتصاد الروسي، وعليه تعقد الآمال في مزيد من النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي في المستقبل، فلا مستقبل حقيقي لروسيا دون تأمين حد أدنى لأسعار النفط، حيث توفر روسيا من خلاله عوائد تكفي لتطوير باقي قطاعات الإنتاج، وتحقيق التحسن المنشود في مستوى دخل المواطن الروسي والارتقاء بالخدمات المقدمة له، وتضمن به أيضًا استقلالية قرارها الخارجي، وتطوير قدراتها الدفاعية، ويمثل إنتاجها نحو 12٪ من إجمالي الإنتاج العالمي[1]، بطاقة تصل إلى 11.5 مليون برميل يومي، وبالتالي يعد استقرار أسعار النفط من أهم الأهداف الاقتصادية الإستراتيجية وله بعد سياسي واجتماعي وأمني بارز وفاعل في مدى قدرة روسيا على استكمال مساعيها لاستعادة مكانتها ونفوذها بلعب دور فاعل على الصعيدين الدولي والإقليمي.

3- الصين: تعد المنطقة العربية المصدر الأساسي للنفط والغاز للصين ولمدة طويلة، وتعد الصين المستورد الأول في العالم بلغ متوسط حجم واردات النفط الخام اليومي من جانب الصين، التي تعتبر أكبر مستورد للنفط الخام في العالم، وثاني أكبر مستهلك له بعد الولايات المتحدة الأمريكية بنحو 10.5 ملايين برميل يوميًّا، وصعد الاستيراد إلى 12.1 مليون برميل يوميًّا في يوليو 2020[2]، إذًا تزود المنطقة العربية الصين بأكثر من 65٪ من احتياجاتها النفطية الضرورية، وتعد الصفقات الصينية الكبرى في مجالي النفط والغاز مع كل من السعودية وقطر عنصرًا أساسيًّا في

(1) قائمة أكبر 5 مستوردين للنفط الخام، قناة العين الإخبارية، المرجع السابق نفسه.

(2) المرجع نفسه.

التحركات الصينية في الإقليم. وقد رأت الصين للمحافظة على مصالحها خاصة النفطية لاستكمال التقدم في نهضتها الاقتصادية مع تركيز أعمال الدبلوماسية الصينية على دول الخليج العربي والتركيز على العمل الدبلوماسي في اندفاع شركات النفط الصينية إلى الحصول على حقوق الاستثمارات في النفط العربي والإسهام في أعمال تطوير الحقول البترولية، تحفيز الصين للدول الخليجية للاستثمار في قطاعي تنمية البترول وتسويقه، وبالرغم من ذلك لم تكن الخطوات السابقة لها انعكاس إيجابي على تطور العلاقات العربية الصينية في المجال السياسي وخاصة على النطاق الدولي.

ثالثًا- قضية السلام في الشرق الأوسط:

وهي القضية التي تتفق عليها كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا في ضرورة الحفاظ على أمن إسرائيل، فيما يتسم الموقف الروسي بالاعتدال والتوازن وتأييد الحق الفلسطيني في مواجهة التحيز والدعم الأمريكي الدائم لإسرائيل، في محاولة لكسر التفرد الأمريكي بالقضية، ولكن تفتقر روسيا لإمكانيات التأثير والضغط على الطرف الإسرائيلي من ناحية، ورغبة إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية في الإنفراد بإدارة عملية التسوية على النحو الذي يحقق مصالحهما فقط، والحيلولة دون تدخل أي طرف ذي موقف إيجابي وداعم للقضية الفلسطينية، والذي يعنى السير في طريق التسوية العادلة، إلا أن هذا لا يقلل بأي حال من الأحوال من أهمية الدعم الدبلوماسي والفني الروسي للسلطة والحكومة الفلسطينية. ولا تحيد الصين بعيدًا عن هذا الاتجاه ولم تعارضه وتقوم بدور متوازن اتجاه طرفي القضية بما يتفق مع مصالحها وأهدافها الإستراتيجية.

وتختلف روسيا مع الولايات المتحدة الأمريكية على توصيف أعمال المقاومة التي تقوم بها الحركات الفلسطينية واللبنانية ضد الاحتلال الإسرائيلي، فكانت روسيا تعتبر معظم هذه الأعمال مقاومة للاحتلال، وتتعاون مع المنظمات التي تقوم بها،

كحركة حماس وحزب الله، بينما تصف واشنطن هذه المنظمات حركات إرهابية وتحظر التعامل معها[1].

ويتضح ذلك من خلال الآتي:

1- الولايات المتحدة الأمريكية: أكدت إدارة أوباما على الثوابت الرئيسة في السياسة الأميركية الشرق أوسطية من خلال التأكيد على ضمان أمن «إسرائيل» وانسياب المساعدات الأميركية لها وتأمين تفوقها على الدول المحيطة به كافة في جميع الجوانب، خصوصًا العسكرية، وهو الثابت الوحيد الذي لم يتغير في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة، وذلك رغم التباين اللفظي بين الإدارة الأميركية وحكومة نتنياهو حول حل الدولتين والاستيطان[2].

وكانت إدارة ترامب الأكثر وضوحا منذ البداية في دعم التوجهات الإسرائيلية على كافة الأصعدة وفي المقدمة منها التأكيد على ضرورة الاعتراف الفلسطيني بفكرة يهودية إسرائيل، الأمر الذي يشير بالعمل على الإطاحة بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين الذي كفلته القرارات الدولية. وبدأت تتضح مواقف الإدارة الأمريكية من القضية الفلسطينية بتفاصيلها الكثيرة، وفي مقدمتها الموقف إزاء حل الدولتين، والاستيطان، والقدس، وقضية اللاجئين، فضلًا عن إمكانية حصول فلسطين على عضوية مزيد من المنظمات الدولية. ولوحظ أن مواقف إدارة ترامب المندفعة بقوة العنصرية وشعارات الدعم المطلق لإسرائيل، انحازت إلى التصورات الإسرائيلية وبخاصة فيما يتعلق بحل الدولتين، حيث أشار ترامب خلال حملته الانتخابية إلى أن حل الدولتين ليس ممكنًا طالما أن الفلسطينيين لا يعترفون بإسرائيل

(1) ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، الطبعة الأولى، 2013، ص219.

(2) الإدارات الأمريكية والقضية الفلسطينية، على الرابط: https://www.prc.ps/

كـ«دولة يهودية» ولا يتوقفون عن التحريض، وأكد على ذلك خلال لقائه نتنياهو في البيت الأبيض يوم 2017/2/15، كما أنه لا يوافق في الوقت ذاته على أن إسرائيل هي دولة احتلال، وأن أي انسحاب من الضفة الغربية ينبغي أن يكون في إطار حدود بإمكان إسرائيل حمايتها.

وقد اتصفت مواقف الإدارات الأميركية المتعاقبة وسياساتها إزاء القضية الفلسطينية بالانسجام مع السياسات الإسرائيلية إلى حد كبير، فانحازت دائمًا بوضوح لإسرائيل، مع محاولتها إظهار شيء من بعض التوازن في بعض القضايا المتعلقة بالقضية نفسها، ومنها نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس، على الرغم من وجود قرار للكونغرس في عام 1995 بشأن ذلك، والذي لم تنفذه الإدارات السابقة، على الرغم من المطالبات الإسرائيلية المتعاقبة منذ 1949، الإدارات الأميركية بضرورة ذلك، ليمثل اعترافًا أمريكيًّا بالضم «الإسرائيلي»، غير المقبول دوليًّا، للقدس إلى إسرائيل، وإقرارًا من الولايات المتحدة الأمريكية بأن «القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل». وهو ما يرفضه الفلسطينيون بشدة[1] إلى أن أعلن ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارة الولايات المتحدة الأمريكية من تل أبيب إليها في 2018 نقلت الولايات المتحدة الأمريكية سفارتها فعليًّا من تل أبيب، وقال ترامب في خطابٍ له أمام تجمع لأنصاره في ولاية فيرجينيا في أغسطس 2018: «لقد سحبنا القدس من طاولة المفاوضات».

2- روسيا الاتحادية: يمكن القول إن واقع المواقف الروسية من القضية الفلسطينية لا يختلف كثيرًا من حيث الجوهر عن المواقف الأمريكية والغربية، فمعظم القراءات للسياسة الروسية في المنطقة العربية تجمع على أن حرص روسيا على الحفاظ على علاقاتها مع «إسرائيل» لا يقل عن حرص الدول الغربية على توطيد

(1) الإدارات الأمريكية والقضية الفلسطينية، المرجع السابق.

علاقاتها مع «تل أبيب»؛ غاية ما في الأمر هو أن موسكو[1] تريد الحفاظ على مصالحها في الشرق الأوسط من خلال تبني خطاب يختلف من الناحية الشكلية على الأقل عن الخطابات والمواقف الغربية، وبالتالي فإن المواقف الروسية تبدو في نهاية المطاف، كمناورات ظرفية تهدف إلى الحصول على تنازلات غربية بالنسبة للعديد من الملفات الخلافية.

وبالرغم من غياب الانحياز الروسي الكامل والعلني لسياسات «تل أبيب» الاستيطانية، بالشكل الذي نجده لدى الطرف الأمريكي، إلا أن سياسة مسك العصا من الوسط التي تتبناها موسكو، لم تسهم طوال عقود من الزمن في دفع «تل أبيب» إلى تغيير مواقفها بشأن ملف الاستيطان وسياسة القتل والتشريد، وبخاصة إذا أخذنا في الحسبان النفوذ الواضح الذي تستطيع أن تمارسه موسكو على اليهود الروس الذين هاجروا بأعداد هائلة إلى «أرض الميعاد» منذ الخمسينيات من القرن الماضي، هذا النفوذ الذي نجد بصماته الواضحة بالنسبة للصراع الدائر حاليًّا على مستوى الجغرافيا الشرق أوسطية[2].

3- الصين: تحرص على إقامة علاقات متوازنة مع الأطراف العربية وإسرائيل للحفاظ على مصالحها مع الجانبين وتساند الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وتؤيد كافة الجهود السلمية لتسوية القضية ولها مبعوث خاص بالشرق الأوسط، وفي تحديد أكثر وضوحًا قال «تشياي تشي تشن» وزير الخارجية الصيني أن سياسة الصين تجاه القضية الفلسطينية تتلخص في خمسة عناصر أساسية هي[3]:

---

(1) الحسين الزاوي، القضية الفلسطينية بين روسيا وأمريكا، على الرابط:
https://www.alkhaleej.ae

(2)الحسين الزاوي، المرجع السابق.

(3) كرم خميس، الصين والصراع العربي - الإسرائيلي: الجذور والأبعاد والتداعيات، مركز زايد العالمي للتنسيق والمتابعة، الإمارات العربية المتحدة، 2010م، ص62.

(أ) أن محادثات السلام ينبغي أن تسير على أساس تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الأمريكية المتعلقة بالشرق الأوسط وصيغة الأرض مقابل السلام المتفق عليها في مؤتمر مدريد مع تنفيذ كل الاتفاقيات الموقع عليها بشكل جاد لتفادي أي تعطيل لعملية السلام.

(ب) القضاء على الإرهاب والعنف بكل أشكاله حتى يتسنى إرساء أمن الدول الشرق أوسطية.

(ج) تشجيع التعاون الإقليمي بوصفه عاملًا مساعدًا على تبادل الثقة ونبذ العداء تدريجيًّا بين الدول العربية وإسرائيل.

(د) التأكيد على دور المجتمع الدولي في مساعدة الأطراف المعنية في الشرق الأوسط ومساندتها، لتحقيق سلام شامل وعادل في المنطقة.

وقد تقدمت الصين بمبادرة جديدة لحل القضية الفلسطينية في أثناء استقبالها رئيس الوزراء الإسرائيلي «بنيامين نتنياهو» والرئيس الفلسطيني محمود عباس في مايو 2013، وترى في هذه القضية كجوهر لكل قضايا الشرق الأوسط، ولقد طرح الرئيس الصيني « شي جين بينغ» الرؤية الصينية نقاط أربع حول تسوية القضية الفلسطينية خلال مباحثاته مع الرئيس الفلسطيني، كما يلي[1]:

(أ) يجب التمسك بالاتجاه الصحيح المتمثل في إقامة دولة فلسطين المستقلة والتعايش السلمي بين دولتي فلسطين وإسرائيل، وإن إقامة دولة مستقلة ذات سيادة كاملة على أساس حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وكذا التمسك بالمفاوضات بوصفها الطريق الوحيد الذي يؤدي إلى السلام الفلسطيني - الإسرائيلي.

---

(1) السفير الصيني لـ (القدس)، «القضية الفلسطينية جوهر وأساس القضايا»، صحيفة القدس الفلسطينية، 2015/9/3م، على الرابط:
http://wwww.alquds.com/articles/144129223479404280

(ب) يجب التمسك بثبات بمبدأ «الأرض مقابل السلام». وعلى المجتمع الدولي أن يقدم دعمًا قويًّا لدفع عملية السلام، يتعين على الأطراف المعنية في المجتمع الدولي أن تشدد على الشعور بالمسؤولية وإلحاح القضية، وتتخذ موقفًا موضوعيًّا ومنصفًا وتعمل بنشاط على النصح بالتصالح والحث على التفاوض.

ونخلص إلى أن الصين تحرص على أن تكون مواقفها متوازنة تجاه أطراف الصراع العربي - الإسرائيلي، وهي إسرائيل والسلطة الفلسطينية والبلدان العربية الأخرى ذات الصلة، كما أنها تضع في حسبانها القيام في مرحلة ما بالوساطة، ولذلك فهي حريصة على علاقاتها التقليدية مع البلدان العربية من جانب والتعامل مع إسرائيل من جانب آخر.

رابعًا- إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل والنووية في الشرق الأوسط:

تتوافق الثلاث القوى الكبرى على ضرورة إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل والنووية في الشرق الأوسط، ودعت روسيا جميع القوى العالمية للعمل على إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل والنووية في الشرق الأوسط. وتعد منطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق التي تثار فيها المسألة النووية بين الحين والأخر، وذلك لأهميتها سياسيًّا واقتصاديًّا وجغرافيًّا في المدرك الإستراتيجي للقوى الكبرى، فقد تعددت المحاولات والجهود الرامية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، ورغم ذلك فإن المنطقة لم ترى النور حتى الآن.

ومن المعروف أن أغلب دول المنطقة عدا إسرائيل موقعة على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وأن أغلبها ليس فقط لا تملك السلاح النووي، بل لا تملك حتى القدرة النووية للأغراض السلمية عدا إيران، ورغم ذلك فان الجهود التي تضافرت في سبيل جعل هذه المنطقة خالية من الأسلحة النووية أغلبها باءت بالفشل، ولا ريب أن هناك عدة معوقات تحول دول قيام هذه التدبير في الشرق الأوسط، ويمكن تصنيف هذه المعوقات في إطار: المعوقات الجغرافية، المعوقات السياسية،

السياسية الانتقائية لنظام منع الانتشار النووي في الشرق الأوسط، غياب الردع النووي المتبادل، الصراع وعجز الثقة.

وقد انعقدت العديد من المؤتمرات الدولية حول إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، تحت رعاية الأمم المتحدة، ودائمًا يثار التساؤل حول مدى التزام إيران، ومن قبلها إسرائيل، بالتوقيع على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، والالتزام بموادها ونصوصها[1].

ومن ثَمَّ، يبدو أنه من المنطقي التعامل مع قضية الانتشار النووي وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط بالبناء على ما تم طرحه دوليًّا، بخصوص منطقة الشرق الأوسط، باعتبار ليس فقط أن طرفًا آخر، هو الطرف الإيراني، دخل على خط توتير المنطقة، وإثارة القلاقل فيها، ولكن أيضًا باعتبار أن الدول العربية جميعًا انضمت إلى معاهدة عدم الانتشار النووي دون استثناء، والأهم، باعتبار أن الدول العربية، طوال العقود الماضية، تمسكت جميعها بمبدأ أساسي وقاعدة جوهرية ومقبولة دوليًّا، ألا وهي أن أمن المنطقة لا يتحقق إلا بالتوازن بين الأطراف المتنافسة دوليًّا وإقليميًّا في المنظومة الأمنية للشرق الأوسط بشقيها العسكري والسياسي[2].

خامسًا- التحالف الإستراتيجي الصيني/الروسي[3]:

تتعمق وتترسخ يوما بعد يوم العلاقات الصينية/الروسية لتتعدى مرحلة التعاون الثنائي إلى المشاركة الإستراتيجية الشاملة، وقد بلغت العلاقات بين الدولتين عقب

(1) كرار أنور ناصر، معوقات إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، 2014/9/27، على الرابط: https://democraticac.de/?p=4499

(2) حسين معلوم، موقع العين الإخبارية،2019/11/17 على الرابط:
https://al-ain.com/article/freeing-middle-east-weapons-mass

(3) Russia Kremlin, press statements following Russian-Chinese talks, 5 June 2019, http://en.kremlin.ru/events/president/news/page/65

قمة الرئيسين في موسكو في الخامس من يونيو عام 2019 ومنذ نشوئها عام 1949 مستوىً غير مسبوق من المشاركة والتعاون الإستراتيجي متعدد المجالات إثر توقيع الرئيسين حزمة واسعة من الاتفاقات، على رأسها الإعلان المشترك عن تطوير علاقات المشاركة الكاملة والتعاون الإستراتيجي بحيث تتضمن مهمات جديدة ومعالم طويلة الأمد، بالإضافة إلى أكثر من ثلاثين اتفاقًا في مجالات التعاون المدني والعسكري والأمني كافة والقضايا السياسية والاقتصادية والإنسانية وغيرها فيما بينهما. ومن أبرز الدلالات والأبعاد التي رسختها قمة موسكو بين البلدين ما يلي:

1- توكيد الموقف المبدئي لروسيا والصين تجاه تعزيز الاستقرار العالمي الإستراتيجي، وإعلان رفضهما للتوجه الأمريكي الذي تبناه الرئيس دونالد ترامب بانسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاقيات الدولية الخاصة بالحد من التسلح عموما والصواريخ خصوصًا، وإصرارهما على رفض تدمير نظام الاتفاقات العامل حاليا في مجال السيطرة على الأسلحة ونزعها ومنع انتشارها.

2- يتسق مع ما سبق إعلان قيادتي الدولتين المستمر رفضهما للتوجه الأمريكي القائم على فرض الهيمنة واستمرارية نظام عالمي أحادي القطب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وطرحهما في المقابل رؤية جديدة للعالم والسياسات العالمية ترتكز على التعددية القطبية واحترام القانون ومبادئ العدالة وتعزيز المصالح والمكاسب التنموية الاقتصادية لجميع الأطراف الدولية ومنها الدول النامية[1].

3- سعت الدولتان لترجمة التعاون الإستراتيجي فيما بينهما في عدة أزمات أثارتها الولايات المتحدة الأمريكية نحوهما على الصعيد السياسي حيث قررت بكين الوقوف والمساندة إلى جانب موسكو خلال أزمتها مع الدول الغربية بعد

(1) The Interpreter, The Lowy Institute, What Russia wants in a multipolar world, 31 October 2019.

حادثة تسميم العقيد السابق في الاستخبارات العسكرية الروسية، سيرجي سكريبال وابنته يوليا في بريطانيا[1]، كما ساندت روسيا الصين ضد الحرب التجارية التي شنتها إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على الصين[2].

4- قام الطرفان بإرسال أكثر من رسالة غضب وتحذير إلى الولايات المتحدة الأمريكية قوامها مهاجمة القرارات الأمريكية ووصفها بالنهج الأحادي الذي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية بموجبها فرض مصالحها الخاصة وتجاهل مصالح الآخرين تمامًا وهي أمور لا علاقة لها بالدبلوماسية[3].

5- قامت الدولتان بتعزيز التعاون التكنولوجي الثنائي في مواجهة الضغوط الأمريكية، فقد تصاعدت الحرب التجارية الأمريكية تجاه الصين والتي امتدت لشركة هواوي الصينية حيث قررت الولايات المتحدة الأمريكية في مارس 2019 إدراج شركة صناعة معدات الشبكات والهواتف الذكية «هواوي» في قائمة سوداء تحظر على الشركات الأمريكية مدها بالسلع والخدمات التي تمكنها من إنجاز التطورات والمراحل الفنية الخاصة بالجيل الخامس للهواتف المحمولة (G5)، وعقب القرار السابق قررت شركات التواصل الاجتماعي وشركة جوجل الأمريكية عدم السماح بتثبيت تطبيقاتها على هواتف شركة هواوي، مما يحد من توقعات المبيعات لشركة هواوي، التي أصبحت أعمالها في قطاع الهواتف الذكية أكبر مصدر إيرادات لها خلال عام 2018، مدفوعةً بنمو قوي في دول قارتي أوروبا وآسيا. وعلى الرغم من إعلان

(1) BBC News, Russian spy: What happened to Sergei and Yulia Skripal?, 27 September 2018, https://www.bbc.com/news/uk-43643025

(2) Vox, Trump's China strategy is the most radical in decades — and it's failing, Alex Ward, 19 September 2018, https://www.vox.com/world/2018/9/18/17790600/us-china-trade-war-trump-tariffs-taiwan

(3) الخليج، روسيا والصين.. تعاون أم شراكة إستراتيجية؟ 13 يونيو 2019، على الرابط:
http://www.alkhaleej.ae/supplements/

شركة هواوي عن قدرتها على مواجهة الضغوط الأمريكية، إلا أن روسيا أعلنت مساندتها للصين بعدة طرق ووسائل منها[1]:

(أ) رفض بوتين الصريح للقرارات الأمريكية والتي اعتبرها أحد أدوات فرض الولايات المتحدة الأمريكية هيمنتها على بقية الدول، وتعد وصفة للحروب التجارية والحروب الحقيقية التي تشنها الإدارة الأمريكية بدون قواعد، علاوة على أنها محاولة لإجبار شركة التكنولوجيا الصينية العملاقة هواوي على الخروج من السوق العالمية.

(ب) وقعت شركة هواوي مع شركة MTS الروسية اتفاقية شراكة لتطوير وإطلاق شبكات الجيل الخامس من الإنترنت «G5» والإطلاق التجريبي في روسيا خلال عامي 2019 و2020، وهي الاتفاقية التي شهد الرئيسان توقيعها في أثناء القمة الثنائية بينهما في روسيا.

(ج) التنسيق المشترك وطرح رؤية صينية/ روسية مغايرة للطرح الأمريكي في قضايا كوريا الشمالية وسوريا وفنزويلا، حيث أكد الرئيسان تطابق مواقف البلدين حول تقييم الأوضاع في شبه الجزيرة الكورية، وأكدا تبنى وتطبيق خارطة الطريق الخاصة بالتسوية في المنطقة التي ترتكز على التسوية السلمية والسياسية الدبلوماسية لقضايا المنطقة، بما في ذلك النووية، ومواصلة العمل مع الشركاء بشكل عام، والعمل سويًّا لإيجاد تسوية سلمية في سوريا، والدعوة المشتركة إلى إرساء الاستقرار للأوضاع في فنزويلا، والاحتفاظ بتمسكهما بضرورة التطبيق الكامل لخطوات العمل الشاملة المشتركة الخاصة بقضية إيران النووية[2].

---

(1) الخليج، روسيا والصين.. تعاون أم شراكة إستراتيجية؟ مرجع سابق.

(2) المرجع نفسه.

(د) زيادة معدلات التجارة البينية والتعاون العسكري، فعلى الرغم من ارتفاع معدل التبادل التجاري بين الدولتين في الفترة من يناير إلى نوفمبر 2018 بنسبة 27,8٪ مقارنة بالفترة نفسها من عام 2017، حيث بلغ 97,23 مليار دولار وفقًا لبيانات وزارة التجارة الصينية، كما ارتفعت أيضًا الصادرات الصينية إلى روسيا في خلال الفترة ذاتها بنسبة 12٪، وبلغت 43,45 مليار دولار، بينما ارتفعت الواردات من روسيا بنسبة 44,3٪ لتصل إلى 53,78 مليار دولار[1].

(هـ) وردًا على إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي 2017 وإستراتيجية الدفاع الوطني لعام 2018 التي صدرت عن وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) أن كلًا من الصين وروسيا يشكلان خطرًا كبيرا ووشيكًا على الأمن الأمريكي[2] - أدرك الرئيسان الصيني والروسي أنه لا بديل أمامهما سوى التنسيق والتحالف معًا مما سيخلق قوة رادعة قادرة على إنهاء الهيمنة الأمريكية، وقد شمل التعاون والتحالف العسكري إجراء مناورات عسكرية بين الجيشين الصيني والروسي في سبتمبر 2018، وصفها الخبراء بأنها الكبرى في تاريخ روسيا، أطلِق عليها اسم «فوستوك 2018». وقد اتفق الطرفان على التصنيع العسكري المشترك للطائرات المقاتلة والصواريخ، وتحديث الطائرات الروسية والصينية القديمة. واعتبار هذا التعاون والتحالف العسكري المشترك مفتوح العضوية على العديد من الدول النامية « المنبوذة أمريكيًّا».

❋

(1) سبوتنيك بالعربية، التجارة الصينية: التبادل التجاري بين روسيا والصين يحقق رقما قياسيا، 10 يناير 2019.

(2) Ibid, The White House National Security Strategy, December 2017, Introduction, A competitive World, PP 2-3.

نتائج الدراسة:

يواجه النظام العربي تحديًا قويًّا يضع مستقبل وجوده أمام العديد من السيناريوهات التي تتراوح ما بين مطالب التطوير وإحداث تغيرات كبرىٰ، وما بين احتمالات تهديده في ظل واقع ما تشهده المنطقة العربية من تغييرات كبرىٰ وحقائق تراجع إدارته للأزمات العربية التي شهدتها المنطقة خاصة في ليبيا واليمن وسوريا، والاتجاهات المتصاعدة لطلب بناء نظام جديد للأمن الإقليمي بالتعاون مع قوىٰ الجوار الإقليمي إلىٰ جانب الأطراف العربية بالتوازي مع تزايد سباق تسلح القوىٰ بالمنطقة.

وبالنسبة **للولايات المتحدة الأمريكية** فقد ظهرت ملامح إعادة صياغة تعاملها مع المنطقة العربية والتحرك نحو تبنىٰ إستراتيجية إعادة هيكلة مما يخدم المصالح الأمريكية الجديدة بداية من استمرارية التمسك بخيار عدم التورط عسكريًّا في المنطقة، والتركيز علىٰ التعامل مع أزمات المنطقة بانتقائية، وعدم تبنىٰ إستراتيجية شاملة، والاهتمام باضطلاع دول المنطقة بدور مركزي في التعامل مع قضايا وأزمات المنطقة مباشرة، وعدم التعويل علىٰ الدور الأمريكي وصولًا لتغير البيئة الإستراتيجية في المنطقة.

وما تزال الولايات المتحدة الأمريكية تنفرد بموقع المهيمن في النظام الدولي، ومن الواضح أن الصين ما تزال بعيدة عن إمكانية إحداث تغييرٍ في طبيعة هذا النظام القائم؛ نظرًا للتفوق العسكري الأمريكي، وانتشاره الواسع، والنفوذ السياسي والدبلوماسي والثقافي، والدور بالغ التأثير علىٰ المنظَّمات الدولية، فضلًا عن وجود عددٍ كبيرٍ من الحُلفاء ما يزال يدور في فلكها ويدافع عن القِيَم التي تتبناها.

ولا يمكن التعاطي مع أي توجه أو سياسة جديدة تتبناها الولايات المتحدة الأمريكية وفي أي اتجاه، بمنأىٰ عن الفلسفة البراجماتية (المنفعة) التي تحكمها سواء

نخب حاكمة أو مؤسسات أو أفراد، وذلك في حد ذاته أمر مشروع بألا يكون خصما من رصيد مصالح الأطراف الأخرى الشريكة لواشنطن، أو على نحو يقوض مشروعاتها للنمو والنهوض والاستقرار، وهو للأسف ما نلمسه في الواقع، خاصة بالنسبة لمنطقتنا العربية، التي على الرغم من كل سنوات ترابطها الوثيق مع القوة الأهم في العالم، والذي وصل حد بناء تحالفات إستراتيجية، فإن الأخيرة تضع مصالحها ومنافعها في المرتبة الأولى، فضلًا عن مصالح إسرائيل التي صنعها الغرب في المنطقة العربية، وحولتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى أداة لتنفيذ سياساتها.

أما بالنسبة **لروسيا الاتحادية** نجد أن لها رصيدًا تاريخيًّا وحضاريًّا عميقًا بالمنطقة العربية وتأثيرًا بالغًا، وقد ظهرت بمواقفها السياسية الداعمة للقضايا العربية كشريك وحليف للعديد من دول المنطقة وكذلك مشاركتها التنموية، وما قدمته للمنطقة بمساهمتها في قيام العديد من المشاريع الصناعية العملاقة في كثير من الدول العربية، فمشاريع البنية الأساسية للعديد من دول المنطقة العربية ما زالت تحمل العنوان الروسي منذ خمسينيات القرن الماضي مما يساعد على تشكيل رؤية تاريخية لشعوب الدول العربية بأن روسيا دولة صديقة وتساعد حلفائها مما يعتبر نقطة ارتكاز مهمة للرؤية الروسية وجسر ثقة مع الشعوب العربية لإعادة بناء علاقات روسيا مع المنطقة العربية.

ويعتبر الرئيس (فلاديمير بوتين) من أهم عوامل فهم طبيعة الدور الروسي المتنامي بالمنطقة العربية، فهو المسؤول الأول والأخير عن صناعة السياسات والتوجهات الروسية الداخلية والخارجية، بعد تراجع قدرات روسيا وانهيار كل مقومات الدولة، وتمكنت روسيا خلال السنوات الماضية من استعادة قدراتها العسكرية، والتكنولوجية، وزيادة مكانتها الدولية كدولة قائدة في العديد من التحالفات العسكرية والاقتصادية، مما مكنها من امتلاك آليات تنفيذ لأهدافها وتحقيق مصالحها على مستوى العالم بما في ذلك المنطقة العربية، ولكن بإستراتيجية

جديـدة ورؤىٰ وأولويـات مختلفـة، حيـث لا تطمـح إلىٰ مناوئـة الولايـات المتحـدة الأمريكية وإنما تكتفي بإنهاكها فقط في بعض الملفـات ومـلء الفـراغ في البعـض الأخر وكشريك في أغلبهـا لتحقيـق صـورة مـن التـوازن الإسـتراتيجي مـع الولايـات المتحدة الأمريكية، وإلىٰ حماية مصالحها وأمنها القومي بمفهومه الواسع.

تنتهج روسيا الاتحادية مبدأ الشراكة والمصالح المتبادلة والبعد عن الاسـتغلال أو فرض القوة، وهو ما يختلف عـن الـصورة الذهنيـة بالمنطقـة عـن الدول الغربيـة وعلىٰ رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يتفق أيضًا مع وضع روسيا الحـالي كدولـة ما زالت تحتاج لمصالح اقتصادية وشراكة لاستكمال نهجهـا واسـتعادة بـاقي قـدراتها، وسياساتها بالمنطقة العربية تعتمد علىٰ ركيزة أساسـية وهي مـلء الفـراغ بعـد تراجـع الدعم الأمريكي لبعض الدول العربية التي تعرضت في الآونة الأخـيرة إلىٰ مـا يـسمىٰ بالربيع العربي.

وأسهمت الحاجة الماسة وقناعة دول المنطقة وخاصة دول الخلـيج العـربي ومـصر بأهميـة وجـود دور لروسـيا بالمنطقـة لمعادلـة القـوىٰ الأخـرىٰ المتمثلـة في الجانـب الأمريكي وزراعه العسكري حلـف النـاتو، فقـدمت روسـيا نفـسها كبـديل قـوي للتسليح الغربي وأيضًا كشريك اقتصادي يـسعىٰ لمـصالحه ولكنـه حـريص علىٰ تنميـة قدرات ومصالح الدول التي يعمل بها، بالإضافة لكـون روسـيا شريـك لا يفـرض أيـة شروط أو إملاءات تخص الشؤون الداخلية للدول العربيـة خاصـة الدول الـتي تـأثرت بأحداث الربيع العربي والتدخلات والضغوط الغربية في هذا الشأن.

وكان التدخل العسكري الروسي في سوريا بشكل مبـاشر سـببًا في تغيـير خريطـة الصراع، وأصبحت التوجهات الروسية وتدخلها المباشر بسوريا من أهم المتغيرات الـتي فرضت نفسها بقوة علىٰ الساحة الدولية بـصفة عامـة والعربيـة بـصفة خاصـة حيـث أثبتت روسـيا قـدرتها علىٰ توظيـف كل قـدراتها الـسياسية والاقتـصادية والإعلاميـة

والعسكرية ببراعة تامة وبما لا يدع مجالًا للشك أنها حليف قوي وقادر على حماية حلفاؤه ومصالحه في الوقت نفسه، وكان لهذا التدخل الكثير من الآثار على المنطقة العربية.

إن التقدم الذي أحرزته السياسة الروسية بالمنطقة العربية، كان له العديد من الآثار على الأمن القومي العربي، فالوجود العسكري الروسي الدائم بسوريا زاد من وضع الوجود العسكري الغربي على الأراضي العربية سوءً بالإضافة إلى تعزيز تواجد عسكري إقليمي أيضًا على الأراضي العربية، وأثر بالسلب على توازن القوى بين الدول العربية وإسرائيل، وكذلك التوازن بين الدول العربية ودول إقليمية أخرى لها أهدافها المتعارضة مع مصالح الدول العربية كإيران وتركيا.

ولم يقتصر تأثير التدخل الروسي بالمنطقة العربية على التوازن الإستراتيجي والعسكري فقط بل امتد ليشمل تأثيرًا سياسيًّا تمثل في ضعف القدرة السياسية للدول العربية وتراجع القضية الفلسطينية، وكذلك كان هناك تأثيرًا سلبيًّا على الاقتصاد العربي من ارتفاع نفقات التسليح والذي صاحبه انخفاض لأسعار النفط، إلا أنه لم تكن كل المؤثرات سلبية، فكان هناك بعض الجوانب الإيجابية مثل التقليل من الهيمنة الأمريكية سياسيًّا وعسكريًّا، وكذلك الدور الروسي الجديد في مشاريع تنموية ضخمة ومشاريع في مجال الطاقة النووية ومجال النفط والغاز.

أما بالنسبة **للصين**، ورغم حرصها على الترويج لدورها باعتبارها فاعلًا تنمويًّا وليس جيوسياسيًّا، إلا أن رغبتها في الحفاظ على مصالحها الاقتصادية في المستقبل سوف تدفعها تدريجيًّا للتخلي عن دورها السياسي المتحفظ في كثير من الملفات الإقليمية والدولية، من أجل التأثير على مجريات الأوضاع السياسية في الدول التي ترتبط معها بمصالح اقتصادية، وهو ما سيجعلها تدخل في تنافس مع بعض القوى الكبرى على النفوذ الدولي عاجلًا أم آجلًا من أجل تعزيز ثقلها الجيوسياسي.

وتبدي الصين رغبةً في تسوية الصراع مع الولايات المتحدة الأمريكية عبر الحوار والتفاهمات الثنائية، وتحاول أن تتجنب الدخول في استقطاب إستراتيجي، ومع ذلك فإنَّ حالة التنافس ستظل قائمة؛ ولأن الشرق الأوسط هو مجال حيوي تتقاطع فيه مصالح الطرفين بصورة مكثَّفة أكبر من أي إقليم آخر، ولأنَّها تتبنىٰ سياسةً هادئة نحو الصعود تركز أكبر علىٰ المبادرات الاقتصادية، فإن الصين ستظل تستفيد بصورة أساسية من مظلة الحماية الأمريكية في المنطقة، حيث تتفق الصين والولايات المتحدة الأمريكية في أولوية ضمان الاستقرار الإقليمي، واحتواء الصراعات بين دول المنطقة؛ إذ يوفر ذلك لمشروعاتها بيئةً ملائمة، ولاستثماراتها أسوقًا مستقرة، فضلًا عن ضمان إمدادات النفط لمصانعها الهادرة.

ومع ذلك، فلن تتوانىٰ الصين أو روسيا إذا ما أُتيحت لهما فرصة لتغيير خريطة المنطقة الجيوسياسية لصالحهما، وتحديدًا تستعد الصين لتوسيع نطاق تعاونها مع بعض القوىٰ الإقليمية المؤثرة، وذلك ضمن خططها لتعزيز مكانتها الاقتصادية والإستراتيجية علىٰ الساحة الدولية ككل، والحد من الهيمنة الأمريكية، خصوصًا بعد توجهات بايدن لبناء تحالفات في منطقة جنوب شرق آسيا لمواجهة الخطر الصيني. وقد ظهر استعداد الصين لإقحام الملف النووي وعلاقتها مع إيران في التنافس مع الولايات المتحدة الأمريكية، بعدما تعهَّدت مؤخرًا بالسعي لحماية الاتفاق النووي، والدفاع عمّا وصفته بمصالحها المشروعة في العلاقات مع إيران.

لكن حتىٰ الآن لا يمكن القول إنَّ الصين أو حتىٰ روسيا أو أية قوىٰ أخرىٰ تملك أية مبادرة بديلة، أو لديها استعداد لتوفير مظلة أمنية بديلة في الشرق الأوسط، أو أن لديها مخطَّطات من أجل توسيع رقعة المنافسة مع الولايات المتحدة الأمريكية في الإقليم، وفي المقابل دول الإقليم مترددة في منح الصين أية امتيازات أمنية، لا سيما في ظل اختلاف التوجهات بشأن بعض القضايا، مثل الموقف الصيني من إيران الذي تنظر إليه دول الخليج العربية بريبة، وكذلك موقف إسرائيل من الصين التي تنظر

إليها على أنها داعم للقضايا العربية، ومن ثم فإن دول المنطقة لا تريد أن تحل الصين محل الولايات المتحدة الأمريكية، لكنها بصدد استخدام نفوذ الصين الاقتصادي للضغط على الولايات المتحدة الأمريكية؛ من أجل الاحتفاظ بدعمها أو تغيير وجهة نظرها بشأن قضايا إقليمية بعينها، ومن جانبها تخشى الصين أن يؤثر تدخلها في قضايا المنطقة وصراعاتها على مكاسبها ومشاريعها الاقتصادية وتدفق المصالح الإستراتيجية من وعبر تلك المنطقة.

إن الصين لن توقف نمو علاقاتها الاقتصادية مع دول المنطقة، وستعمل على استكمال مشاريعها العملاقة التي تربط اقتصادات دوله باقتصاد بكين المتنامي بصورةٍ كبيرة، وأهمها مشروع «الحزام والطريق»، الذي سيحول بكين عاجلًا أم آجلًا إلى قوةٍ أكثر تأثيرًا في السياسات الإقليمية والعالمية، وهذا بطبيعة الحال سيكون خصمًا لنفوذ الولايات المتحدة الأمريكية، ليس في المنطقة وحسب، ولكن من نفوذها ومكانتها على المستوى الدولي ككل، وهو ما ستُحاول الولايات المتحدة الأمريكية إيقافه.

إن الرغبة الصينية في التوجه نحو الشرق الأوسط تتطلب استقرارًا أمنيًّا وسياسيًّا واقتصاديًّا، ولتحقيق هذا الهدف قد تجد الصين نفسها مضطرَّةً للتوأمة بين الشراكة التجارية والشراكة الجيوإستراتيجية مع عددٍ من الدول في المنطقة؛ ما قد يمثل فرصةً لدول المنطقة في استجلاب الصين للعب دورٍ مهمّ في التقريب بين وجهات النظر المختلفة في أهم ملفات المنطقة، ومنها الملف النووي بحُكم قربها من إيران، التي تشكل للصين مصدرًا للطاقة، إضافةً للعلاقات الاقتصادية والتجارية القوية التي تجمعهما.

في ضوء ما سبق يمكن للدول العربية استغلال حالة التنافس والصراع بين القوى الكبرى تجاه المنطقة العربية لتحقيق أهدافهم الإستراتيجية تبنى إستراتيجية لمجابهة توجهاتها ومخططاتها ترتكز على الآتي:

1- خلق توازن قوىٰ جديد والتخلص من قيود الأحادية القطبية، حيث من مصلحة الدول متوسطة القوىٰ والدول الصغيرة أن يسود النظام الدولي تعددية، بدلًا عن حالة الأحادية الراهنة، وربما تجد دول المنطقة في صعود الصين ونفوذ وتأثير روسيا وربما قوىٰ دولية أخرىٰ لمعاودة منافسة الولايات المتحدة الأمريكية فرصةً للدفع قدمًا بتأثيرات تعددية النظام الدولي علىٰ المستوىٰ الإقليمي، وهذا من شأنه أن يخلق مساحةً أكبر للحركة والمناورة، كما يخفف من القيود والإملاءات الأمريكية، وربما العقوبات والضغوط، فلا شك أن التنافس بين الصين وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية يتيح للدول العربية التوازن في علاقاتها، وكذلك تنويعها وتوزيعها بين الدول المتنافسة؛ ما يتيح لها إظهار خياراتٍ واسعة، لكن دون المساس بأسس العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

2- إمكانية احتفاظ دول المنطقة بعلاقات متنوعة بين القوَىٰ المتنافسة، حيث تحظىٰ الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا بأهميةٍ خاصة في السياسة الخارجية لدول المنطقة، وذلك بسبب طبيعة المنطقة المعقَّدة، وكثرة الصراعات، وحاجة هذه الدول إلىٰ شركاء تجاريين موثوقين لسلعهم التصديرية الأساسية. فالولايات المتحدة الأمريكية إضافةً لكونها شريكًا تجاريًّا لهذه الدول، فإنها تعتبر كذلك شريكًا أمنيًّا وعسكريًّا، ومن الممكن أن يسهم استمرار التعاون معها باستقرار المنطقة، ومجابهة التحديات الأمنية والعسكرية التي تواجهها.

3- وجود شريك تجاري بديل لدعم الخطط التنموية: علىٰ المستوىٰ الاقتصادي، تمُرّ أغلب دول المنطقة بتحوُّلات اقتصادية عميقة، تشمل تغييرات بنيوية، من قبيل التحول من الاعتماد علىٰ النفط إلىٰ الرقمنة، وتحديث روافد الاقتصادات الوطنية. والصين التي أصبحت منذ 2016م أكبر شريكٍ تجاري لعددٍ كبير من دول المنطقة، من الممكن أن تلعب دورًا كبيرًا في إنجاح هذه الخطط، كما أنَّ الكثير من الدول الغربية، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية، تمتنع عن بيع الكثير من الصناعات

العسكرية لدول الإقليم، مثل الطائرات بدون طيار وبعض الأسلحة الثقيلة، لكن الصين من الممكن أن تؤمِّن هذه الصناعات لدول المنطقة، وذلك بالتوازي مع توفير مشترٍ بديل لنفط المنطقة بعد تراجُع أهمِّيته بالنسبة للولايات المتحدة، حيث تُعتبَر الصين أكبر مستوردٍ للنفط من المنطقة، وتُشير التقديرات المستقبلية إلى أن الصين بحاجةٍ ماسة ومستمرة للنفط؛ مما يعود بالعائد الاقتصادي على دول المنطقة.

4- بحُكم علاقة الصين بالنظام السوري وكذلك بالنظام الإيراني الذي يعلب دورًا رئيسًا في الأزمة السورية، ورغبة الصين بالدخول في شراكةٍ حقيقة وتنافُسٍ مع الولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة، يمكن لدول المنطقة توظيف هذه العلاقة في الضغط على الصين للعب دورٍ أكثر مركزية في إنهاء الأزمة السورية، وتبديد المخاوف من الطموحات النووية والتدخلات الإيرانية، وتخفيف التوترات بين القُوى في الشرق الأوسط.

5- الاستفادة من موقف القوى الثلاثة من تحقيق الاستقرار الإقليمي، والذي يعد هدفًا مشتركًا يتفق مع مساعيهم لتحقيق أهدافهم ومصالحهم، في ضوء تعدد التهديدات والتحديات والأزمات بالمنطقة، وربما لا تستطيع أية دولةٍ في المنطقة تحمُّل حلقةٍ جديدة من التنافس بين القوى العظمى، وتشترك كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية في مصالح متوافقة ومتكاملة وروسيا بشكل نسبي، فيما يتعلق بالبُعد الأمني في المنطقة العربية، والتخفيف من حدة تصعيد النزاعات؛ الأمر الذي قد يؤدي إلى تشكيل ديناميكيات مشتركة للقوى الكبرى في مرحلة ما، للبحث عن أرضية توافقية تضمن للدول الثلاثة الكبرى تحقيق أهدافها ومصالحها، وتصب في الوقت ذاته في مصلحة تحقيق الأمن القومي العربي.

*

المصادر والمراجع

أولاً - العربية:

(أ) الكتب:

- إسلام عيادي وآخرون: السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط بعد الربيع العربي، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا: برلين، الطبعة الأولى، 2018.
- أليكس كالينكيوس: الإستراتيجية الكبرى للإمبراطورية الأمريكية، القاهرة، مركز الدراسات الاشتراكية، 2005.
- أندرو سكوبيل وعليرظا نادر: الصين في الشرق الأوسط (التنين الحذر)، مؤسسة راند للنشر، كاليفورنيا، 2016.
- سعد شاكر شلبي: الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2013.
- عدنان خلف حميد البدراني: السياسات الخارجية للقوى الآسيوية تجاه المنطقة العربية – دراسة مقارنة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2016.
- فواز جرجس: أوباما والشرق الأوسط: نهاية العصر الأمريكي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015.
- هدى ميتكيس (محرر): الصعود الصيني، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006.
- لمى مضر: الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2009.

(ب) الرسائل العلمية:

- أميمة شفيق عبد المعبود: الصعود السياسي لحركة حماس وأثره على الأمن القومي المصري، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2017.
- إياد خلف عمر الكعود: إستراتيجية القوة الناعمة ودورها في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2016.

- رانيا محمود إبراهيم عبد الرحيم، الإستراتجية الأمريكية في المنطقة العربية والأمن القومي العربي (2001-2004)، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2012.
- سالي عمرو محمد: أبعاد الموقف الصيني من الصراع السوري منذ عام 2011، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسة، جامعة القاهرة، 2019.
- سالي نبيل شعراوي: أثر تحول النظام الدولي على العلاقات الصينية، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2016.
- سهرة قاسم محمد حسين: الصعود الصيني وتأثيره على الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط (2001-2009)، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2010.
- عبد الرازق بوزيدي: التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط - دراسة حالة الأزمة السورية (2010-2014)، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015.
- عبد الرحيم حمد عبيد العرقان: التغييرات الدولية والإقليمية والمحلية والعلاقات الأردنية الأمريكية (2001-2008)، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 2010.
- علا جمال قاسم محمد: السياسة الخارجية الروسية تجاه الجمهورية العربية السورية في الفترة من (2000-2012)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2018.
- محمد عبد الفتاح الحمراوي: السياسة الخارجية الصينية، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2008.

(ج) الدوريات العلمية:

- أبو بكر الدسوقي: «تحولات القوى الكبرى في الشرق الأوسط»، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد (195)، أكتوبر 2013.
- أحمد فكاك البدراني، فنر عماد خليل العبادي: «تحولات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط ما بعد 2001»، مجلة تكريت للعلوم السياسية، بغداد، المجلد 3، السنة 3، العدد (5)، مارس2016.
- عبد الفتاح الجبالي (محررًا): «الصعود الروسي وحدود المراهنة العربية»، التقرير الإستراتيجي العربي (2007-2008)، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2008.

- علي موسى الداد: «سياسة ترامب تجاه الشرق الأوسط»، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (477)، نوفمبر 2018.
- محمد كمال: «مبدأ أوباما وسياساته الشرق أوسطية»، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد (201)، يوليو 2015.
- محمد مجدان: «سياسة روسيا الخارجية اليوم: البحث عن دور عالمي مؤثر»، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان (47) و (48)، خريف 2015.
- مروان بشارة: «أهداف الولايات المتحدة الأمريكية وإستراتيجياتها في العالم العربي»، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد (1)، مارس 2013.
- نادية سعد الدين: «الارتباك الإستراتيجي: اقترابات القوى الكبرى في منطقة الشرق الأوسط»، السياسة الدولية، ملحق تحولات إستراتيجية، المجلد 51، العددان (2) و(3)، يناير 2016.
- نورهان الشيخ: «مصالح ثابتة ومعطيات جديدة..السياسة الروسية تجاه المنطقة بعد الثورات العربية»، مجلة السياسة الدولية، 22 نوفمبر 2011، متاح على الرابط التالي:
http://www.siyassa.org.eg/News/1846.aspx
- نيللي كمال الأمير: «القيادة المؤجلة: إستراتيجية الصين لتأسيس ركائز التعددية»، في القطب الصيني: محددات تطور دور الصين في مرحلة إعادة الهيكلة الدولية؟ مجلة السياسة الدولية (ملحق تحولات إستراتيجية)، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد (207)، القاهرة، يناير 2017.
- وليد عبد الحي: «الانخراط الحذر: هل تقيد سياسة التوازن؟ دور الصين في الشرق الأوسط»، في القطب الصيني: محددات تطور دور الصين في مرحلة إعادة الهيكلة الدولية؟ مجلة السياسة الدولية (ملحق تحولات إستراتيجية)، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد (207)، القاهرة، يناير 2017.

(د) المواقع الإلكترونية:

- آية عبد العزيز: «إستراتيجية ترامب في الشرق الأوسط ما بين الابتزاز والمهادنة»، المركز العربي للبحوث والدراسات، 15 أكتوبر 2018، متاح على: http://www.acrseg.org /40962
- أحمد عبد الله الطحلاوي: «استعادة الدور: المحددات الداخلية والدولية للسياسة الروسية»، المركز العربي للبحوث والدراسات، 6 نوفمبر2014، متاح على: http://www.acrseg.org/16360
- أسامة نور الدين: «إستراتيجية ترامب تجاه منطقة الشرق الأوسط.. القوة تغلب السياسة»، 22 سبتمبر 2018، الوطن، متاح على: http://alwatan.com/details/284431

- إستراتيجية روسيا في الشرق الأوسط، 28 أغسطس 2017، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، متاح على: http://rawabetcenter.com/archives/50872
- عادل عامر: «الإستراتيجية الأمريكية تجاه العالم العربي»، صحيفة المثقف، العدد (2878)، 23 يوليو 2014، متاح على: http://ns1.almothaqaf.com/qadayaama/qadayama-14/882516
- علاء إبراهيم رجب: «الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط – دراسة حالة العراق»، المركز الديمقراطي العربي، 1 فبراير 2018، متاح على: https://democraticac.de/?p=52042
- فاطمة لمحرحر: «السياسة الخارجية الصينية تجاه العالم العربي بعيون مختصين»، 28 أغسطس 2018، متاح على الرابط التالي: https://www.chinainarabic.org/?p=39237
- مازن الرمضاني: «كيف تختار القوى الكبرى تحركاتها في عالم متغير»، 14 ديسمبر 2015، متاح على الرابط التالي: https://alarab.co.uk/
- محمود ريا: «سياسة الصين في المنطقة العربية»، 8 أكتوبر 2017، متاح على الرابط التالي: http://www.almayadeen.net/butterfly
- محمود مصطفى: «مستقبل القوى الكبرى في المنطقة – دراسة تحليلية حول التنبؤ بمستقبل الشرق الأوسط»، 7 يوليو 2016، متاح على الرابط التالي:
https://www.sasapost.com/opinion/the-future-of-the-major-powers-in-the-region/
- نورهان الشيخ: «التحديات والقيود: حدود الدور الروسي في منطقة الشرق الأوسط»، المركز العربي للبحوث والدراسات، 31 مارس 2014، متاح على: http://www.acrseg.org/3684
- وليد عبد الحي: «متغيرات الإستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط»، مركز الجزيرة للدراسات، 4 ديسمبر 2011، متاح على الرابط التالي:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/12/201112484450942361.html

ثانيًا- الأجنبية:

Books:

- Hal Brands, "American Grand Strategy in the Age of Trump" Brookings Institution Press, Jan 16, 2018.
- Hooker. R. D., Jr, "The Grand Strategy of the United states", Washington D. C, National Defence university Press, IINS strategic Monograph, October 2014.
- Irvin Studin, "Russia: Strategy, Policy and Administration", Springer Publishers, December 30, 2017.
- Mahmoud Olimat, "China and The Middle East from Silk Road to Arab Spring", (Routledge, London), 2015.
- Mankoff Jeffrey, "Russian Foreign policy: The Return of Great power Politics", (USA: Rowman & Llittlefield publishers, 2012).

- Michael Cox and Doug Stocks, "US Foreign Policy" (Oxford: Oxford University Press), 2008.
- Scobell, A. & Nader, A, "China in the Middle East: The Wary Dragon", (California: Rand Corporations, 2016).

Periodicals:

- Bagno-Moldavsky Olena, "Russian Foreign Policy in the Middle East: No Change in the Offing", Strategic Assessment, Vol. 15, No. 4, USA, January 2013.
- C. Kuchins Andrew and A. Zevelev Igor, "Russian Foreign Policy: Continuity in Change", The Washington Quarterly, Center for Strategic and International Studies, Winter 2012.
- Degang Sun & Yahia Zoubir, "China-Arab States Strategic Partenership: Myth or Reality?", Journal of Middle Eastern and Islamic Studies, 2018, July 17, Available at: https://www.tandofonline.com/doi/abs/ moment? International Affairs, Vol. 89. Issue 2.11 March 2013.
- Marc Lynch. "Obama and The Middle East: Rightsizing the U.S Role", Foreign Affairs, Vol. 94. No. 5, September/October 2015.

Reports & Studies:

- Alexey Malashenko, "RUSSIA AND THE ARAB SPRING", Carnegie Moscow Center, October 2013, Available at: https://carnegieendowment.org/files/russia_arab_spring2013.pdf:
- Anthony H. Cordseman, "The Arab-U.S. Strategic Partnership and the Changing Security Balance in the Gulf" ,Center for strategic & International Studies, October 2015, Available at: https://www.csis.org/analysis/arab-us-strategic-partnership-and-changing-security-balance-gulf-0
- Gaurav Bhatagner, "Us Strategy In the Middle East: Pursuing American Internets through Caliperated Leadership", Aprincton Universitiy Graduate Policy Workshop Report Woodrow School of Public and International Affairs, January 2015.
- James Sladden, Becca Wasser, and others, "Russian Strategy in the Middle East", Rand Cooperation, 2017, Available at: https://www.rand.org/pubs/perspectives/PE236.html
- Jeo Barnes, "Rethinking U.S. Strategy In The Middle East", Institute for Public Policy of Rice University and the Center for the National Interest, 2015, Available at: https://187ock2y3ejr34z8752m6ize-wpengine.netdna-ssl.com/wp-content/uploads/2015/06/CME-Pub-StrategyMiddleEast-061915.pdf
- Malashenko Alexey, "Russia And The Arab Spring", "Carnegie Moscow Center", Moscow, October 2013, Available at: https://carnegieendowment.org/files/russia_arab_spring2013.pdf
- Soref Symposium, "Conceptualizing U.S. Strategy in the Middle East", The Washington Institute, 1994, Available at: https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/conceptualizing-u.s.-strategy-in-the-middle-east

Sites:

- Barbara Kelemen, "China in the Middle East: A 'Quiet Strategy' of Balancing," Institution of Asian Studies, 2018, Available at: www.asian.sk/china-in-the-middle-east-a-quiet-strategy-of-balancing/
- Deborah Lehr, "How China Is Winning Over the Middle East", July 21, 2018, Available at: https://thediplomat.com/2018/07/how-china-is-winning-over-the-middle-east/
- Haifa Said, "In Mideast, China's strategy is economic", July 25, 2018, Available at: http://www.china.org.cn/opinion/2018-07/25/content_57820369.html
- John McLaughlin, "The Great Power In The New Middle East", Rocky Harbors: Taking Stock Of The Middle East In 2015, Available at: https://csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/legacy_files/files/publication/150306_McLaughlin_RockyHarbors
- Leon Hader and Christopher Preble, "US Policy in the Middle East", Cato Handbook, 2009. Available at: http://object.cato.org
- Nikolay Kozhanov, "Russian Policy Across the Middle East: Motivations and Methods", February 2018, Available at: https://www.chathamhouse.org/publication/russian-policy-across-middle-east-motivations-and-methods
- Vanand Meliksatian, "Russia's Middle East Strategy Explained", June 03, 2018, Available at: https://oilprice.com/Energy/Energy-General/Russias-Middle-East-Strategy-Explained.html

● ○ ●